الكرد والعشائر الكردية في الأرشيف العثماني

محمد علي أحمد

المحتويات

الكرد والعشائر الكردية في الأرشيف العثماني

الملخص التنفيذي

ترد في الأرشيف العثماني الذي يتضمن ملايين الوثائق مئات النصوص والمراسلات والأوراق الرسمية المتعلقة بالكرد في شؤون عسكرية وسياسية واجتماعية مختلفة.

تسلط هذه الدراسة الضوء على جانب مهم من تاريخ الشعب الكردي، وتوثق أصالة وجوده في الجغرافيا السورية من خلال الوثائق العثمانية، خصوصًا أن الأبحاث المتعلقة بالكرد السوريين خلال مدة الحكم العثماني قليلة للغاية عمومًا، وتلك المتعلقة بالكرد في الأرشيف العثماني يمكن القول إنها نادرة.

تركز الدراسة على وثائق الأرشيف العثماني التي تتحدث عن الكرد، وعلى وجه الخصوص الكرد السوريين، وتوثق أماكن توزعهم الجغرافي في كثير من المناطق، والفرمانات والقرارات المتعلقة بتهجيرهم، وعلاقتهم بالجيش العثماني التي تراوحت بين الانضمام والتحاشي والصدام العسكري، من خلال حركات تمرد وعصيان.

وتسلط الضوء على وثائق الأرشيف العثماني المتعلقة بالعلاقات العشائرية الكردية – الكردية من تحالفات وخصومات واقتتال، والعلاقات الكردية - العربية وحالات الإغارة والسلب المتبادلة، وموقف الكرد من المسألة الأرمنية بين متعاطف ومناوئ.

كذلك تتناول الدراسة الوثائق التي تعطي لمحات عن الحياة العامة للكرد خلال العهد العثماني من الشؤون الإدارية والتعليمية والقضائية وغيرها.

وتعتمد الدراسة المنهج التاريخي في البحث، من خلال تناول وقائع تاريخية تتعلق بالشعب الكردي، وتقدم القرائن عليها بالدرجة الأولى من وثائق الأرشيف العثماني التي استخرجت أغلبها من مديرية الأرشيف في إسطنبول، وترجمت، وكذلك بعض المصادر والنصوص التاريخية الأخرى التي تشترك في الموضوعات نفسها، ثم تحليل هذه القرائن، وبناء الاستنتاجات.

واتُبِع في هذه الدراسة مبدأ التدرج من الخاص إلى العام، إذ جرى التركيز على عشيرة البرازية الكردية مثالًا رئيسًا في فصول البحث معظمها، بوصفها حالة نموذجية لعشيرة كردية عاشت في ظل الدولة العثمانية، وإسقاط الاستنتاجات المترتبة على دراسة كل جانب يتعلق بهذه العشيرة في المجالات العسكرية والسياسية والعلاقات، على الكرد عمومًا، بالاعتماد على التشابه الكبير في خصائص العشائر والتجمعات الكردية معظمها.

ولا تدّعي هذه الدراسة أنها ألمّت بجوانب موضوع البحث كلها أو صواب ما ذهبت إليه من استنتاجات صواب حتمية، نظرًا إلى وجود ملايين الوثائق العثمانية التي ما تزال بانتظار التصنيف، قبل أن تصبح متاحة أمام الباحثين، ما يعني بطبيعة الحال احتمال وجود وثائق تتعلق بالكرد في الأرشيف العثماني، قد تحمل معلومات غير التي جاءت في الدراسة.

مقدمة

تركت الدولة العثمانية التي استمرت بين مد وجزر، من القرن الرابع عشر إلى بداية القرن العشرين الميلادي إرثًا ضخمًا من الوثائق، يطلق عليه (الأرشيف العثماني).

ويعد الأرشيف العثماني ثالث أكبر أرشيف في العالم، يحتوي على 150 مليون وثيقة متنوعة على الأقل، تتناول جوانب مختلفات من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العهد العثماني، وكمًّا هائلًا من المراسلات الداخلية والخارجية، إلى جانب الخرائط والصور والمخطوطات [1] التي تحمل تواريخ تتوزع في مئات السنين من عمر الدولة العثمانية.

وعلى الرغم من أن حوالى نصف الأرشيف فقط قد صُنِّف بصورة أساس من دائرة الأرشيف العثماني التابعة للمديرية العامة لأرشيف الدولة في رئاسة الوزراء التركية، إلاّ أن هذا الجزء قدم خامة بحثية غزيرة للمهتمين بتاريخ الدولة العثمانية وأقاليمها والشعوب التي كانت تعيش في كنفها.

ويعد أرشيف رئاسة الوزراء التركية في إسطنبول الذي يضم أرشيف الدولة العثمانية إلى جانب أرشيف الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام 1923، الأضخم والأكثر تنوعًا وتنظيمًا من بين مراكز عدة للأرشيف العثماني، من مثل أرشيف (طوب قابي) في إسطنبول، وأرشيف البحرية، وأرشيف الخارجية.

وليس مستغربًا أن نجد في الأرشيف العثماني وثائق كثيرة ومتنوعة، تتعلق بالأقاليم والولايات العربية والبلدان شرق الأوسطية التي كانت ضمن الجغرافيا العثمانية، وكذلك ما يتعلق منها بالمكونات القومية والدينية المتنوعة التي كانت تقطن فيها، إذا ما أخذنا بالحسبان أن الإمبراطورية العثمانية امتدت على أراضي 39 بلد، بحسب التقسيمات السياسية الحالية، من البلقان غربًا إلى القوقاز شرقًا.

---

[1] نجاتي أقطاش وعصمت بينارق، الأرشيف العثماني، صالح سعداوي (مترجم) (إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1986)، ص 3- 34.

ولعل المدة الزمنية التي تغطيها وثائق الأرشيف العثماني، في ما يتعلق بالمنطقة العربية – شرق الأوسطية، تزيد أهمية هذه الوثائق، لأنها تتزامن مع مرحلة تشتت الكيانات العربية وضعفها، وانعكاس الوضع السياسي في الناتج الفكري، ليغدو شحيحًا -إن صح التعبير- مقارنة بالمرحلة الذهبية قبيل انهيار الخلافة العباسية.

ولأن مناطق وجود الكرد [2]، كانت في مجملها _تقريبًا_ ضمن أراضي الدولة العثمانية، فمن الطبيعي أن ترد كلمة (أكراد) أو (كرد) في صيغة الجمع، ما يزيد على ألف وثمانمئة مرة في وثائق أرشيف الدولة العثمانية المتاحة اليوم التي فُرِزَت وصُنِّفت.

ولم تكن دلالات هذه الكلمات في الأرشيف العثماني محصورة بالكرد شعبًا أو جماعة بل شملت أيضًا إشارات إلى أسماء علم لأشخاص أو أماكن، بمثل كرداغ [3] أو كرد مصطفى أو كرد علي وغير ذلك.

إلاّ أن أغلبية هذه الوثائق، تتحدث عن وقائع وحوادث مرت بالشعب الكردي أو قسم منه أو تشير إليها في ظل الدولة العثمانية، والأغلب منها لم يلقَ ما يستحق من البحث والدراسة والتوثيق. بعض هذه الوقائع والحوادث، يذخر بها الموروث الشعبي الكردي الذي نقل مشافهة في الحكايا والأغاني والأهازيج الشعبية.

والوثائق التي يرد فيها ذكر الكرد في أرشيف الدولة العثمانية، تغطي مرحلة زمنية طويلة نسبيًا، فأول وثيقة [4] مؤرخة منها تعود إلى أواسط القرن العاشر الهجري - القرن السادس عشر الميلادي، إضافة إلى عدد من الوثائق غير المؤرخة (لا تحمل تاريخًا من المصدر) التي يمكن الاستدلال على تأريخها من مقارنة الحوادث والأعلام الواردة فيها بمصادر أخرى.

هذه الوثائق المتعلقة بالكرد في الأرشيف العثماني، تقدم معلومات مهمة عن التجمعات والمدن الكردية في الدولة العثمانية، وعلاقة الكرد بالجيش العثماني والمواجهات بينهما، إلى جانب العلاقات العشائرية الكردية – الكردية، والكردية مع العشائر العربية وغيرها، علاوة على إعطاء فكرة مقبولة عن نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للكرد في العهد العثماني.

---

(2) يتركز انتشار الكرد حاليًا في كل من شمال وشمال شرق سورية وجنوب شرق تركيا وشمال غرب إيران وشمال العراق، إضافة إلى تجمعات متفرقة في أرمينيا وأذربيجان وأفغانستان وغيرها من الدول شرق الأوسطية، ولم يكن الوضع مختلفًا في العهد العثماني. انظر: التوزيع الجغرافي للمجموعات الكردية المختلفة، الموقع الإلكتروني لمشروع جوشوا للمجموعات الإثنيّة.

https://joshuaproject.net/listings

(3) Kürtler dağı وتعني جبل الكرد أو الأكراد، وهناك منطقتان تحملان هذه التسمية في سورية، واحدة في حلب – عفرين، والأخرى في محافظة اللاذقية.

(4) الوثيقة تحمل الرقم 291 من المجلد 8 رمز الخزانة ...A. {DVNSMHM.d، تاريخ 12 جمادى الأولى 967 هـ، وتتحدث عن معاملة مالية لأحد الإنكشاريين الكرد.

الكرد والعشائر الكردية في الأرشيف العثماني

أولًا: الكرد في الجغرافيا العثمانية

ليس من الصعوبة بمكان تحديد مواقع التجمعات السكانية الكردية خلال العهد العثماني، بالاطلاع على المراسلات والفرمانات والأوامر الإدارية الكثيرة المتعلقة بهذا الشعب في الأرشيف العثماني.

وعلى سبيل المثال، تقدم وثائق الأرشيف العثماني أدلة قطعية على الوجود الكردي في الجغرافيا السورية الحالية، ومنذ قرون عدة على الأقل.

ولا بد هنا من ذكر الطبيعة العشائرية الطاغية على الكرد خلال الحكم العثماني، في صفة اشتركوا فيها مع جيرانهم من العرب أيضًا في الجغرافيا السورية الحالية.

لذا، فأغلب التجمعات السكانية _الكردية والعربية_ كانت عشائرية، تعتمد الانتجاع الفصلي، الأمر الذي تقتضيه تربية المواشي، وهي المهنة التي كانت سائدة بين العشائر آنذاك إلى جانب المدن والبلدات والقرى بطبيعة الحال.

كرد سورية في أرشيف الدولة العثمانية

كانت أراضي الجزيرة العليا، على طول الحدود الشمالية السورية التركية _التي تمثل منطقة انتقال من الصحراء العربية إلى منطقة جبال طوروس، وما زالت حتى اليوم ذات كثافة سكانية كردية، ويذكر أبو عبيد البكري في كتابه المسالك والممالك، أن الكرد ينتشرون في «أرض دينور وهمدان وبلاد أذربيجان وبلاد الشام وبأرض الموصل إلى جبل جودي»[5]، ويعدّ ابن عربشاه، أن أرض الجزيرة (السورية) هي جزء من (بلاد الأكراد)[6]، وتؤكد حولية[7] عثمانية تعود إلى أواسط القرن التاسع عشر الميلادي أن إيالة كردستان العثمانية كانت تشمل أجزاء واسعة من شمال شرق سورية الحالية[8].

ولا تتسع هذه الدراسة للخوض في الوثائق العثمانية التي تتحدث عن الإمارات والمدن والتجمعات الكردية جميعها في سورية خلال العهد العثماني التي تناولتها كثير من الدراسات والأبحاث سابقًا بمثل إمارة بدرخان باشا [9] (1812- 1848) التي كان مركزها بوطان [10]، وشملت ما يعرف اليوم بمنقار البط والجزيرة السورية حاليًا كاملة، وإمارة إبراهيم باشا المللي [11] التي امتدت لمسافة 50 كم جنوب مدينة رأس العين التابعة للحسكة حاليًا وحتى نهر الفرات غربًا.

في ما توثق المصادر العثمانية -إلى جانب تلك التي كانت في إيالة كردستان أو في الجزيرة السورية- مدنًا وتجمعات سكانية كردية أخرى، لم تنل حقها من البحث والدراسة، ولم يسلط عليها الضوء بالقدر الكافي، من مثل سروج [12]، وأرسلان طاش [13]، والرقة، إلى جانب البلدات والتجمعات السكانية الكردية الأخرى في حلب وعفرين ووسط سورية والساحل.

سروج

لا يرد في الأرشيف العثماني ذكر قضاء سروج في دفاتر أو سجلات خاصة، إنما نصادف اسم هذا القضاء في سياق الحديث عن أمور عسكرية أو وقفية أو تعليمية أو إدارية في سجلات متفرقة متناثرة في مدة تزيد على قرنين من الزمن.

وفي ما يبدو، فإن قضاء سروج قد تنقل في التبعية الإدارية بين سنجق الرقة وسنجق أورفا، فبحسب التصنيفات الإدارية الواردة في الأرشيف العثماني، نجد أنه كان قضاءً تابعًا لسنجق الرقة _ولاية حلب عام 1846، ليتحول إلى قضاء تابع لسنجق أورفا_ ولاية حلب عام 1867، لينتهي به المطاف قضاءً تابعًا لولاية شانلي أورفا في عهد الجمهورية عام 1924[14].

---

[5] أبو عبيد البكري، عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي، المسالك والممالك، أندريان فان ليوفن وأندرى فيري (محقق ومقدّم)، ج1، (تونس، الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، 1992)، ص574.

[6] ابن عربشاه، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الله الدمشقي الأنصاري، المعروف بابن عربشاه، عجائب المقدور في أخبار تيمور، ط1، (د.م، مطبعة القاهرة، 1885)، ص99.

[7] تسمى (سالنامة)، وهي الحوليات الرسمية التي كانت تنظّم من الدولة العثمانية عن أهم الحوادث والقرارات خلال سنة واحدة.

[8] يرد في سالنامة الدولة العثمانية للعام 1274 هـ، 1858، أن «إيالة كردستان كانت تضم 49 قضاء، من بينها جزيرة ابن عمر ونصيبين الملاصقة لمدينة القامشلي السورية الحالية».

[9] مالميسانز، البدرخانيون في جزيرة بوطان، دلاور زنكي وكولبهار بدرخان (مترجمان)، (بيروت، مطبعة: أميرال، 1998)، هوامش ص 35.

[10] بوطان أو جزيرة بوطان أو جزيرة ابن عمر، على الحدود السورية التركية العراقية، جنوب شرق تركيا حاليًا.

[11] ترد تفصيلات إمارة إبراهيم باشا المللي في باب لاحق.

[12] مدينة سروج Suruc تقع حاليًا داخل الأراضي التركية، ملاصقة لمدينة عين العرب/ كوباني شمال سورية، وتتبع ولاية شانلي أورفا، وقبل اتفاقات ترسيم الحدود السورية التركية بداية القرن العشرين كانت ضمن ولاية الشام.

[13] قرية أرسلان طاش أو شيران، تتبع مدينة عين العرب/ كوباني (نحو 4كم شرقًا)، وتسمية أرسلان طاش هي تسمية إدارية تعود إلى الحقبة العثمانية ومعناها الحرفي باللغة التركية (الحجر الأسد)، أما اسمها الدارج فهو (شيران) ويعني الأسود باللغة الكردية، إشارة إلى الأسود البازلتية التي كانت موجودة فيها.

[14] انظر: طاهر سازان، أسماء الأماكن العثمانية، محمد علي أحمد (مترجمًا)، (أنقرة، منشورات المديرية العامة لأرشيف الدولة التركية 2006)، ص458.

وأولى وثائق الأرشيف العثماني [15] عن الكرد في سروج، تتناول شؤونًا وقفية، تتعلق بتكية الشيخ مسلمة السروجي [16]، من تعيين خدم للتكية وتسليم مخصصات للقائمين عليها [17].

وعلى الرغم من قلة الوثائق التي تتحدث عن الكرد في سروج بين وثائق الأرشيف العثماني خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، إلا أننا نجد تزايدًا ملحوظًا في هذه الوثائق في القرن الرابع عشر التي تتحدث عن حروب وحركات تمرد وتنقلات إدارية وتعيينات [18]، يرد عدد منها في فصول لاحقات.

أرسلان طاش

يمتلك كثير من الكرد من أهالي هذه القرية والقرى المجاورة لها شرقًا، وصولًا إلى سهل شيخان [19] صكوك تمليك أراض تحمل الأختام الرسمية العثمانية، ويعود بعضها إلى القرن التاسع عشر.

ويرد ذكر الكرد في قرية أرسلان طاش الواقعة إلى الشرق من مدينة عين العرب/ كوباني الحالية شمال سورية بحوالى 4كم في كثير من الوثائق العثمانية، منها نصوص تشير إلى وجود مدرسة حكومية في وقت مبكر في هذه القرية الكردية مقارنة بمثيلاتها، إذ تشير إحدى هذه الوثائق إلى «نقل معلم مدرسة قرية أرسلان طاش الابتدائية التابعة لقضاء سروج علي أفندي إلى قرية باكتو الابتدائية في قضاء قيسري، وتعيين خليل أفندي بدلًا منه .... إلخ» [20].

ومنها ما يمكن عدّه من الوثائق النادرة التي تتحدث عن استخراج آثار القرية الكردية، وطريقة نقلها إلى العاصمة العثمانية.

أولى هذه الوثائق، تلك التي تتحدث عن نقل آثار أرسلان طاش، تشير إلى «نقل الحجر المرسوم من الآثار العتيقة من أرسلان طاش إلى دار السعادة»، وتفصيلات عملية النقل إلى اسكندرون، وصعوبة تأمين السفينة ... إلخ [21]، ووثيقة أخرى تتضمن «طلب نقل الآثار العتيقة المحتوية على رسوم والمستخرجة من قرية أرسلان طاش في قضاء سروج إلى المتحف السلطاني» [22].

والحديث هنا عن عاجيات أرسلان طاش [23]، والأسدين البازلتيين، وكثير من الآثار الأخرى التي استخرجت تباعًا من القرية، ونقلت إلى متاحف عدة في سورية وتركيا وفرنسا.

كرداغ/ عفرين

تقع منطقة جبل الكرد أو الأكراد أو كرداغ، ذات الأغلبية السكانية الكردية في أقصى الزاوية الشمالية من الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وتشغل الزاوية الشمالية الغربية من سورية، وتُعدّ مرتفعاتها من النهايات الجنوبية الغربية لجبال طوروس.

تبدأ مرتفعات كرداغ من المنابع العليا لنهري عفرين والأسود غربي مدينة غازي عنتاب داخل الحدود التركية الحالية، وتتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي بطول يبلغ نحو 100 كم، حتى غربي بلـدة جنديرس- عفرين، بعرض يتراوح ما بين 25 و45 كم.

كانت منطقة كرداغ تتمتع بـ (إدارة ذاتية)، وتشير وثائق التقسيمات الإدارية العثمانية إلى أن المنطقة كانت لواءً كرديًا مستقلًا، وشكلت خلال قرون عدة مركزًا إداريًا عشائريًا كرديًا، تُعدّ مدينة كلس عاصمتها التي كانت بدورها سنجقًا يتبع ولاية حلب.

---

[15] وثائق الأرشيف العثماني الواردة في هذه الدراسة جميعها التي ترد فيها أرقام الوثائق ومجلداتها وخزاناتها وتواريخها، مستخرجة ومترجمة من معد البحث.

[16] أبو نعمة مسلمة بن نعمة السروجي توفي سنة (466 هـ) دفن في قرية تبعد مسافة نصف ساعة عن سروج في جنوبها إلى الشرق، انظر: كامل بن حسين بن محمد بن مصطفى البالي الحلبي، الشهير بالغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج1، (حلب، دار القلم، 1926)، ص:434.

[17] الوثيقة ذات الرقم 17 من المجلد 1663 تاريخ 1113هـــ \1701 عن منح (براءة نامة) جديدة للشيخ محمد أفندي من خدم زاوية الشيخ مسلمة السروجي، وأخرى لشيخ الزاوية، وفي وثيقة أخرى تندرج ضمن العنوان نفسه برقم 113 من المجلد 9 تاريخ 1273هـــ، نجد أن الدولة العثمانية تقرر تسليم الشيخ علي أفندي والحاج علي أفندي من أتباع زاوية مسلمة السروجي عهدتهم ومخصصاتهم بحسب ما هو متعارف عليه.

[18] الوثيقة ذات الرقم 728 من المجلد 13465 تاريخ 1224هـــ \1809 تتحدث عن هجوم عشائر نجد على سروج، والوثيقة ذات الرقم 1460 من المجلد 71 تاريخ 17 صفر 1305هـ تتحدث عن تعيينات إدارية بصفة كتاب في سروج وأقضية مجاورة، إلى جانب كثير من الوثائق التي سيرد ذكرها في أبواب لاحقة.

[19] سهول خصبة تقع بين الحدود الإدارية لمدينتي عين العرب/ كوباني وتل أبيض حاليًا.

[20] الوثيقة برقم 463 من المجلد 23 تاريخ 21 رمضان 1317هـ. - 1899.

[21] الوثيقة تحمل الرقم 404 من المجلد 37 تاريخ 17 صفر 1316هـ.

[22] الوثيقة ذات الرقم 450 من المجلد 15 تاريخ 15 محرم 1317هـ 1899

[23] تورو دانجان، أرسلان طاش، (F. Thureau-Dangin، A. Barrois، G. Dossin، M. Dunand، *Arslan-Tash*، 1931) باللغة الفرنسية، الباحث أحمد حسن (مترجم)، غير مطبوع، يصف فيها أكثر من مئة لوحة عاجية ونشر صورها الفوتوغرافية.

الكرد والعشائر الكردية في الأرشيف العثماني

وتذكر الوثائق العثمانية، كثيرًا من العائلات الكردية التي حكمت منطقة كرداغ باسم الدولة العثمانية، ولعل من أشهرها عائلة جان بولات التي حكمت كلس لأجيال عدة، قبل أن يصبح علي جان بولات حاكمًا لحلب، الذي قام سنة 1607م بثورة ضد الدولة العثمانية، انتهت بهربه إلى لبنان [24].

ويرد في الأرشيف العثماني، أسماء عدد من العشائر الكردية التي كان تسكن في منطقة كرداغ/ كلس، من بينها أوقجي عزالدينلي، وشيخلي، وجوم، وبكداشلي، وقليجلي... إلخ [25].

---

[24] انظر: شتيفان فينتر، أكراد سورية في مرآة مصادر الأرشيف العثماني خلال القرن 18 للميلاد،
Stefan Winter، *Die Kurden Syriens im Spiegel osmanischer Archivquellen (18. Jh.) in: György، Hanzai، Sonderdruck aus Archivum Ottomanicum* (2010) 211-239.
ترجمها عن الألمانية د. نضال محمود حاج درويش، الترجمة غير مطبوعة، نشر موقع مدارات كرد أجزاء منها.

[25] شتيفان فينتر، أكراد سورية في مرآة مصادر الأرشيف العثماني.

الرقة

من اللافت، في وثائق الأرشيف العثماني المتوفرة حاليًا، أنها لا تذكر كلمتي (كرد) و(الرقة) معًا في جملة واحدة، إلاّ وتأتي التكملة ذمًا وتذمرًا واستياءً من التصرفات الصادرة عن العشائر الكردية التي سكنت أو أُسكنت الرقة وما حولها خلال الحكم العثماني للمنطقة، الأمر الذي قد يكون ناجمًا عن تحامل ما ضد الكرد في هذه المنطقة تحديدًا.

فالكرد، تارة معتدون على ممتلكات الغير، وتارة سالبو أموال وقطاع طرق، وتارة قتلة مجرمون، حتى تصل التهم إلى درجة انتهاك أعراض (الآمنين) من سكان القرى المجاورة لهم.

ففي بدايات القرن الثامن عشر الميلادي، نجد ضمن وثائق الأرشيف العثماني، أمرًا من الباب العالي، يؤمر فيه والي الرقة الوزير يوسف باشا بوضع «حد للظلم الذي يرتكبه أكراد قليجلي الذين أُسكِنوا بجوار ناحية البستان [26] وتعديهم على الأهالي، مستقوين في ذلك بانتماء الوالي إليهم» [27].

ونجد وثائق تتحدث عن إلحاق العشائر الكردية الملية في الرقة الأضرار ببعض القرى، إذ يوجه الباب العالي (بيلربي)[28] الرقة محمد باشا في إحدى المراسلات، بأن يسمح للعشائر الكردية الملية الساكنة حول أورفا التي اعتادت الانتجاع إلى مراعي أرزروم بصورة دورية، بالوصول إلى المراعي المذكورة، بعد أن كانت قد منعت من ذلك، وفرض عليها غرامة مالية تقدر بخمسين ألف قرش بموجب تقديرات هيئة المعرفة الشرعية، نتيجة شكاوى مقدمة من أهالي منجم أرغاني[29]، بخصوص إلحاق العشائر المذكورة أضرارًا ببعض القرى، ومن ثم تبرع أهالي القرى المذكورة بالمبلغ المذكور للدولة وتعهد زعيم العشيرة الكردية الجديد بعدم تكرار ما حصل[30].

هذا، إلى جانب عشرات من الوثائق التي يصف فيها الأرشيف العثماني العشائر الكردية في الرقة بمرتكبي الموبقات، ما دفع الدولة العثمانية في بعض الأحيان إلى العدول عن تعيين كرد الرقة في مناصب رفيعة، فقط لكونهم من الكرد، إذ نجد أن الآستانة توجه بلزوم بقاء المدعو حسين آغا (زعيم عنتاب) وأحد فرسان قضاء خصوصًا [31] في عنتاب في الوقت الراهن (في موقعه الحالي) على الرغم من تعيينه مرافقًا لوالي الرقة، وذلك (لكون احتمال قيامه بأعمال شغب قائمًا في أي لحظة كون أصوله كردية من جهة وتركمانية من جهة أخرى) [32].

حمص وحماة

سكنت عشائر كردية عدة مناطق في وسط سورية الحالية، بداية في حصن الأكراد بحمص، ومن ثم في المناطق القريبات منه.

ويرد في السجل العقاري العثماني (طابو التحرير) من القرن السادس عشر والسابع عشر ذكر عشائر الكرد الحسكية، التي سكنت ناحية حصن الأكراد، وكانت تجمع الضرائب، وترسلها مباشرة إلى الصندوق الخاص بالدولة العثمانية، واستمرت بعملها بحسب السجل العقاري العثماني حتى عام 1645- 1646.

وتذكر الوثائق العثمانية في نهاية القرن السابع عشر، وجود عشيرة ساجلي الكردية في مدينة حماة، وعشيرة قليجلي في حمص.

أيضًا تذكر وثائق حماة، عائلة البرازي، وهي من أهم عوائل الآغوات الكردية التي امتلكت مساحات واسعة من الأراضي العقارية ضمن مدينة حماة في القرن التاسع عشر، وما تزال هذه العائلة معروفة في مدينة حماة[33].

اللاذقية وجبال الساحل السوري

تشير وثيقة عثمانية قضائية، تعود إلى عام1761 إلى أنه كان لدى قبائل عربية رعاة أغنام كرد، إذ مارسوا معهم البداوة بين عكار في لبنان وصافيتا جنوب جبال العلويين، ويوثق السجل العقاري للضرائب العثمانية من القرن السادس عشر، بناء مسجد (مسجد الأكراد) في مدينة جبلة من دخل محصول خاص.

---

[26] ناحية البستان- سنجق مرعش – ولاية ذو القادرية، طاهر سازان، ص 163.
[27] الوثيقة ذات الرقم 289 من المجلد 14402 رمز الخزانة C..DH.. تاريخ 1712
[28] بيلربي هو منصب عثماني يطلق على رئيس هيئة بيكاوات سنجق أو ولاية ما، وهو على الأغلب الوالي نفسه.
[29] منجم أرغاني – ولاية ديار بكر، طاهر سازان، ص 172.
[30] الوثيقة ذات الرقم 292 من المجلد 14592 رمز الخزانة C..DH تاريخ 1762
[31] قضاء خاصة -سنجق مرعش- ولاية حلب، وقد سمي بهذا الاسم لاتخاذ أول طابور من الطوابير الخاصة لفرقة (الإصلاحية) مقرًا له في هذا المكان، طاهر سازان، ص 226.
[32] الوثيقة ذات الرقم 6 من المجلد 265 رمز الخزانة C..DH.. تاريخ 1797
[33] عن الكرد في حمص وحماة، انظر: شتيفان فينتر، أكراد سورية في مرآة مصادر الأرشيف العثماني.

الكرد والعشائر الكردية في الأرشيف العثماني

ومن المعروف أنه كان يطلق حتى القرن العشرين اسم جبل الأكراد على المناطق المرتفعة خلف جبلة واللاذقية، وما تزال المناطق المحلية تحتفظ إلى أيامنا هذه بأسمائها الكردية: دوير الأكراد، مزارة الأكراد، بيت الكردي، وكانت كثيرات من القرى العلوية مثل بيت ياشوث، تعود ملكيتها لمدة طويلة إلى آغا عائلة كنج الكردية.

وتشير الوثائق العثمانية، إلى أن حصن صهيون في سنجق جبلة، كان مسكونًا من قبيلة ساجلي الكردية في القرن الثامن عشر، إضافة إلى عائلة حسن آغا ابن رستم الكردية، الذي كان أميرًا عثمانيًا مهمًا، وامتد نفوذه في جبل الأكراد كاملًا حتى بانياس، وبقيت عائلته مسيطرة لأجيال عدة في تلك المناطق، حتى القرن التاسع عشر [34].

تجمعات كردية أخرى في الأرشيف العثماني

الأرشيف العثماني كما هو واضح في الأمثلة السابقة التي اقتصرت على الجغرافيا السورية الحالية، يحتوي على دلالات على أماكن المدن والتجمعات الكردية الأخرى أيضًا، في جبل لبنان وشمال العراق وجنوب شرق تركيا الحالية، بعدد كبير من الوثائق، إلى جانب وثائق إيالة كردستان العثمانية التي لا مجال لذكرها في هذا البحث.

ثم إن ثمة وثائق عثمانية أخرى تشير إلى تجمعات كردية محدثة في عمق الأناضول والأطراف الشمالية والشمالية الغربية والغربية من تركيا الحالية، وحتى خارجها بعيدًا عن الجغرافيا المألوفة للكرد، نتيجة عمليات التهجير القسرية التي طالت عشائر كردية عدة.

عمليات تهجير الكرد في الأرشيف العثماني

شهد الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي تربع السلطان عبد الحميد الأول على عرش السلطنة العثمانية، هذه المرحلة التي شهدت الهجرات القسرية الواسعة لعشائر كردية من مناطق سكنها (شمال شرق سورية وجنوب شرق تركيا) إلى أماكن (النفي) التي حددت من الباب العالي.

وعلى الرغم من أن كثيرًا من الوثائق العثمانية المتعلقة بعمليات تهجير الكرد لا تحمل تاريخًا من المصدر، إلا أنه يمكن _من خلال إسناد الحوادث والوقائع والأعلام التي ترد في هذه الوثائق ومقارنتها بالمصادر التاريخية المتخصصة بالمنطقة وشعوبها_ استنتاج أنها تعود إلى المرحلة المذكورة.

أولى هذه الوثائق، تعود إلى العام 1763، وتتحدث عن النقل القسري لبعض الكرد من مواطنهم إلى ولاية الرقة بفعل (أعمالهم السيئة)، وتتضمن أمرًا من الباب العالي إلى أحد ولاته لتنفيذ الأمر.

تقول الوثيقة [35]: «إلى بيلربي مرعش سليمان باشا روشن زادة: يطلب إليكم ترك المحاولات غير المجدية والتكاسل في تنفيذ الحكم الصادر بحق أكراد العمرانلي الموجودين في سنجق مرعش، بخصوص نقلهم وإسكانهم حالًا ومهما حدث في محيط الرقة بسبب أعمالهم السيئة».

ولعل أبرز عمليات تهجير العشائر الكردية من شمالي سورية الحالية وجنوب شرق تركيا، جرت بموجب فرمان [36] أصدره السلطان عبد الحميد الأول، في 1774/1/21، يرد فيه: «يؤمر بتطويق العشائر (الكردية) المذكورة ومحاصرتها من دون لفت انتباهها حتى حلول فصل الربيع، وطردهم من أماكن وجودهم إلى أماكن أخرى، وتقييد كل من يعصى هذه الأوامر بالقيود والسلاسل وهدم مساكنهم وحرقها ومصادرة خيمهم على الفور».

وكان المسبب الأساس لعمليات التهجير هذه، مزاحمة الكرد للسكان الأتراك في فرص العمل المتاحة في بعض المناجم [37]، والشكاوى التي قدمت بحقهم.

---

(34) شتيفان فينتر، أكراد سورية في مرآة مصادر الأرشيف العثماني.

(35) الوثيقة تحمل الرقم 14 من المجلد 682 رمز الخزانة C..DH تاريخ 1763.

(36) النص التركي للفرمان:

«Bahar gelinceye kadar ismi geçen aşiretlerin fazla uyandırılmadan etraflarının sarılıp kuşatma altına alınmaları. Bulundukları yerlerden kaldırılıp başka yerlere sürülmeleri. Emre karşı gelipte gitmek istemeyenlerin derhal kelepçelenerek، zincire vurulmaları. Barınaklarının yakılıp yıkılarak، çadırlarına el konması، fermanla buyrulur»

B.D.A.G.M.-O.A.D.B من ضمن مجموعة مخطوطات وخرائط ووثائق من الأرشيف الخاص للباحثة Sevê Evin Çiçek ، نشرت في موقع peyama azadî، 3 كانون الأول/ ديسمبر 2009، ضمن دراسة بعنوان: *22 YY Başlarında Dersim* / ديرسم في بدايات القرن العشرين .

(37) المصدر السابق.

أولى هذه الوثائق [38] تتحدث عن مصاريف الجنود الذين سيقوا لتأديب كرد الدوجك Döçek، وهذه الوثيقة تؤكد بدء بتنفيذ الفرمان السلطاني على بعض قبائل الكرد. ومن المعروف أن قبائل الدوجك الكردية كانت تسكن في مناطق تمتد من جنوب شرق الأناضول حتى الأطراف الشمالية من سورية، وإرسال حملة عسكرية لتأديبهم بالتزامن مع صدور فرمان عبد الحميد الأول يعد ذلك تأكيدًا إضافيًا لعمليات التهجير المذكورة.

أضف إلى ذلك، وثيقة تتضمن «سجلات ودفاتر الجرد المصادقة من السلطان عبد الحميد الأول لبعض الكنوز والهدايا والتحف الثمينة من موجودات خزائن باب السعادة، والنفقات والمصاريف السلطانية، ومن بينها السيف المرصع المهدى إلى والي بغداد عبد الله باشا، الذي حارب الكرد وأرسل رؤوس زعمائهم للسلطان [39]».

وكان عبد الله باشا [40] هذا، أحد القادة المماليك المعروفين بدمويتهم، الذين استُخدموا بكثرة من الباب العالي، وقد أسندت إليه – مع غيره من الولاة والقادة – مهمة تنفيذ فرمان السلطان عبد الحميد.

ثم تأتي وثيقة [41] أخرى من وثائق الأرشيف العثماني، مؤكدة التهجير المذكور الذي تعرض له كرد السلطنة العثمانية، وهي تلك المتضمنة للسجلات الخاصة بتعداد الكرد الذين أسكنوا في قرى وبلدات سنجق أماسيا [42]. وتعد هذه الوثيقة دليلًا يشير إلى أحد أماكن النفي التي اختيرت للكرد، وتفسر أيضًا وجود بعض العشائر والتجمعات الكردية حاليًا في عمق الأناضول، ليس قريبًا من الجغرافيا المألوفة للكرد.

وتقدم إحدى وثائق الأرشيف العثماني التي تتحدث عن شكوى مقدمة بحق بعض الكرد في ولاية أنقرة -مثل سابقتها أيضًا- معلومات عن أحد الأماكن التي أرسل إليها الكرد أو هجّروا في تلك المدة، على الرغم من أن موضوعها مختلف كليًا، وتعود الوثيقة[43] إلى العام 1777، وتصف استغاثة بعض الأهالي من (الإجرام اللامحدود) الذي تعرضوا له على يد الكرد، وتتضمن «المعروض المعمم الموقع من عثمان آغا باسم أهالي القرية حول قيام الأشخاص المذكورين بالاسم من الطائفة الكردية التي أسكنت في الرقة وريفها، بسلب أموال، وقتل أشخاص، وهتك أعراض سكان قرية جاشنيكير كوبروسي[44] التابعة لناحية كونور من قضاء كسكن قلعجيك[45] واسترحامه لرفع الظلم عنهم»، والمكان الذي وقعت فيه الاعتداءات بحسب الوثيقة موجود في ولاية أنقرة وسط الأناضول بعيدًا عن المناطق الكردية.

وفي وثائق أخرى، نجد العثماني حريصًا على متابعة شؤون الكرد في أماكن نفيهم القسري، إذ نجده يجهد للإلمام بتفصيلات حياته، وخصوصًا شؤونه الاقتصادية، فلم يترك تجمعًا كرديًا إلاّ أحصى كل صغيرة وكبيرة فيه من الممتلكات والأرباح والعقارات والماشية الخاصة بالوافدين الجدد (الكرد)، لضرورات تتعلق بجباية الضرائب، بصورة حتمية.

إذ نجد في الأرشيف العثماني مجموعة من الوثائق المتضمنة لسجلات ودفاتر كهذه، بمثل دفتر الأرباح الخاص بقرية الأكراد التابعة لقضاء شهود[46] [47]، ودفتر الأرباح الخاص بقرية الأكراد التابعة لناحية أزينة بازاري – سنجق أماسيا[48]، ودفتر الأرباح الخاص بقرية الأكراد التابعة لناحية أكداغ التابعة لقائم مقامية أماسيا[49]، ودفتر الممتلكات والعقارات والأرباح الخاصة بأهالي قرية الأكراد المسلمين التابعة لقضاء هافيك[50] [51]، ودفتر الممتلكات والعقارات والحيوانات والأرباح الخاصة بأهالي قرية الأكراد التابعة لقضاء كازآباد[52] [53]، ودفتر الممتلكات والعقارات والأرباح الخاصة بأهالي قرية الأكراد التابعة لناحية كالين كيراز[54] [55]، ودفتر الممتلكات والأرباح الخاصة بأهالي قرية الأكراد المسلمين التابعة لقضاء مرزيفون آباد[56] [57]، ودفتر الممتلكات والعقارات

---

(38) الوثيقة تحمل رقم المجلد /848/ و رمز الخزانة /..KK.d / من دون رقم ملف أو تاريخ، كما هي أغلب الوثائق المتعلقة بالموضوع.
(39) الوثائق من رقم المجلد 2422\0001 إلى رقم المجلد 2422\0012 رمز الخزانة TS.MA.d المحتوى نفسه.
(40) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث: انتشارات الشريف الرضي، ج1، (إيران: قم، مطبعة أمير 1993)، ص168.
(41) الوثيقة تحمل رقم المجلد / 1494 / ورمز الخزانة /...ML.CRD.d /.
(42) سنجق أماسيا ولاية سيواس، طاهر سازان، ص 429.
(43) لوثيقة تحمل الرقم 38 من المجلد 2270 رمز الخزانة C.ADL.. تاريخ 1777.
(44) قرية جسر چاشنيكير، تحولت هذه القرية إلى قضاء تابع لولاية أنقرة عام 1849، طاهر سازان، ص 110.
(45) قضاء كسكين قلعه جيك – ولاية أنقرة، المصدر السابق، ص 266
(46) قضاء تابع لسنجق قره حصار – ولاية الأناضول، المرجع السابق، ص 475.
(47) الوثيقة تحمل رقم المجلد /9356/ رمز الخزانة/...ML.VRD.TMT.d/ .
(48) الوثيقة تحمل رقم المجلد /12955/ رمز الخزانة/...ML.VRD.TMT.d / .
(49) الوثيقة تحمل رقم المجلد /12966/ رمز الخزانة/ ...ML.VRD.TMT.d / .
(50) قضاء هافيك – سنجق سيواس، طاهر سازان، ص 104، والاسم الحالي له دوغان شهر.
(51) الوثيقة تحمل رقم المجلد /13590/ رمز الخزانة/...ML.VRD.TMT.d / .
(52) ناحية كاز آباد التابعة لسيواس، طاهر سازان، ص 295.
(53) الوثيقة تحمل رقم المجلد /13484/ رمز الخزانة/...ML.VRD.TMT.d / .
(54) ناحية كيراز التابعة لإزمير – طاهر سازان – ص 313.
(55) الوثيقة تحمل رقم المجلد /13928/ رمز الخزانة/...ML.VRD.TMT.d / .
(56) قضاء مرزيفون – ولاية سيواس، طاهر سازان، ص 363.
(57) الوثيقة تحمل رقم المجلد/14169/ رمز الخزانة/...ML.VRD.TMT.d / .

والحيوانات والأرباح الخاصة بأهالي قرية الأكراد التابعة لقضاء يلدز ألي[58] [59]، ودفتر الممتلكات والعقارات والأرباح الخاصة بأهالي قرية الأكراد المسلمين التابعة لقرية شيخلي بقضاء لاديك[60] [61]، ودفتر الممتلكات والعقارات والأرباح الخاصة بأهالي قرية الأكراد (جانب القرية السابقة) التابعة لقرية شيخلي بقضاء لاديك[62].

ويوثق الأرشيف العثماني، حادثة فريدة بهذا الخصوص، طُرد منها جماعة من الكرد من سورية إلى طرابلس الغرب في ليبيا، في وثيقة[63] تتحدث عن «طرد المشاغبين[64] القادمين من كردستان إلى سورية، الذين أخلوا بالأمن هنا، إلى طرابلس الغرب».

وبالعودة إلى سياق هذه الوثائق، وتتبع توزع هذه الأماكن على خريطة الدولة العثمانية، نجد أن جميعها تقع بعيدة كليًا عن الجغرافيا الكردية، ما يجعل من كل منها دليلًا على أحد الأماكن التي هجّر إليها الكرد بموجب الفرمان المذكور، وليس من المستبعد العثور على جماعات ذات أصول كردية فيها، في الوقت الحالي.

ثانيًا: الكرد والجيش العثماني في وثائق الأرشيف

لا يمكن الحديث عن قاعدة ثابتة في العلاقة بين جيش السلطنة العثمانية، والكرد والعشائر الكردية، فقد كانت لكل عشيرة خصوصيتها وأوضاعها التي تختلف عن غيرها، تبعًا للمكان الجغرافي والمرحلة الزمنية، والأوضاع العامة في السلطنة، وسياسة الباب العالي تجاه الكرد، بل إن علاقة العشيرة الكردية الواحدة بالجيش العثماني، شهدت تغيرات كبيرة وفقًا للعوامل السابقة.

موقف الكرد من التجنيد في الجيش العثماني

ولعل تسليط الضوء على علاقات واحدة من كبرى العشائر الكردية بالجيش العثماني، يعطي تصورًا معقولًا عن الموضوع، بحيث يمكن إسقاط الخطوط العامة لهذه العلاقات على باقي العشائر الكردية في العهد العثماني.

والوثائق العثمانية المتوفرة عن عشيرة البرازية، والخط البياني لعلاقتها بالجيش العثماني، يقدمان مثالًا جيدًا للدراسة والإسقاط على باقي العشائر الكردية في هذا الموضوع.

يصف أحمد وصفي زكريا البرازية بأنهم: «مجموعة عشائر متحالفة اسمها علادينان وبيجان أو بيزان وشدادان وزروان ودنان وقره كيجان وأوكيان ومعافان وديدان، ويقدر العارفون عددهم بـ 9000 بيت، يقيم معظمهم داخل الحدود الشامية في قضاء عين العرب، والباقي داخل الحدود التركية في سهل سروج الفسيح ... [65]».

وقد كان لهذا التحالف العشائري من الموجبات والضرورات ما مكنه من أداء دور مهم في مفاصل الحوادث التاريخية للجغرافيا التي وجدت فيها العشائر الكردية المكونة لهذا التحالف، شمالي سورية الحالية.

ويظهر من بعض الوثائق العثمانية، أن العلاقة بين البرازية والمؤسسة العسكرية العثمانية كانت بين مدٍ وجزر، تراوحت _بحسب الوثائق_ بين الاستياء بسبب الاستبعاد من الألوية الحميدية، والامتناع عن المشاركة في تجهيز الجيش، ومحاربة هذا الجيش.

إذ نجد في الأرشيف العثماني، وثيقة[66] تظهر استياء البرازية من استبعاد بعض أفرادها من لواء فرسان الحميدية، جاء فيها: «تبين أن سبب طلب عزل الضابط المسؤول في أورفا حقي باشا كان افتراءات أفراد عشيرة البرازية الذين استبعدوا من لواء فرسان الحميدية، وأنه يؤدي واجبه كما يجب، وأنه يمكن تجنب مشكلات كهذه بتشكيل عدد من ألوية الحميدية من أفراد (هذه) العشائر».

في حين نجد وثيقة عثمانية أخرى[67]، توثق امتناع البرازية عن دفع الالتزامات المالية – العسكرية المفروضة عليهم، يرد فيها: «امتناع عشائر البرازية والكبسي والعشائر الساكنة في قضاء سروج وناحية حران التابعين لسنجق أورفا عن دفع الرسوم الأميرية الخاصة بتشكيل لواء الحميدية».

---

(58) قضاء يلدز ألي – ولاية سيواس، طاهر سازان، ص 529.
(59) الوثيقة تحمل رقم المجلد/14893/ رمز الخزانة/...ML.VRD.TMT.d / .
(60) قرية شيخلي – قضاء لاديك – ولاية سامسون، طاهر سازان، ص 272.
(61) الوثيقة تحمل رقم المجلد/15080/ رمز الخزانة/...ML.VRD.TMT.d / .
(62) الوثيقة تحمل رقم المجلد/15098/ رمز الخزانة/...ML.VRD.TMT.d / .
(63) الوثيقة تحمل الرقم 1509، من المجلد 47 رمز الخزانة .DH.MKT تاريخ 11 شعبان 1305 هـ.
(64) تصفهم الوثيقة بـ (السرسرية) serseiler.
(65) أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، ج2، (دمشق، دار الفكر، 1947)، ص 670.
(66) الوثيقة ذات الرقم 2243 من المجلد 92 رمز الخزانة DH.MKT. تاريخ 1899.
(67) الوثيقة ذات الرقم 152 من المجلد 11355 رمز الخزانة BEO تاريخ 1892.

بينما تروي وثيقة ثالثة [68]، امتناع البرازية عن المشاركة بالرجال في حملة عسكرية عثمانية متجهة إلى فلسطين ومصر، بذريعة (الفقر)، وتقول: «على الرغم من تدوين الفرمان المتعلق بإرسال الفرسان من عشائر الدوغارلي والبرازية من ولاية الرقة برفقة قائد العسكر إلى غزة والرملة [69] ومصر في سجلات محكمة الرها، نبين استحالة إعداد وتجهيز القوات المذكورة بسبب تعرض عشيرة الدوغارلي للفناء، وفقر حال عشيرة البرازية».

وتكشف وثيقة أخرى [70]، استياء أهالي سروج من تصرفات الجيش العثماني، وتقدمهم بشكاوى إلى الباب العالي، ما دفع بالأخير إلى طلب التحقيق في الأمر من قيادات الجيش، إذ تنص الوثيقة على «توجيه (الباب العالي) لإجراء التحقيق اللازم في التصرفات غير اللائقة الصادرة عن ضباط لواء الحميدية وأفراده في قضاء سروج»، والأمر نفسه نجده في وثيقة [71] تعود إلى العام 1901، تتضمن «التحقيق في الشكوى المقدمة من أهالي وعشائر قضاء سروج بحق قائم مقام اللواء الثالث غالب آغا وأخيه قائد الكتيبة الأولى اليوزباشي عثمان آغا».

ويصل الحال في وثيقة عثمانية من عام 1845[72]، إلى مرحلة محاربة الجيش العثماني الذي قرر تأديبهم بسبب اتخاذهم قرار رفض إرسال الرجال للمشاركة في جيش عربستان، وتروي الوثيقة: «ترقية قول أغاصي [73] الطابور الأول من اللواء السادس مشاة الحاج محمد آغا، إلى رتبة بينباشي، في إثر البطولة التي أظهرها في محاربة عرب العنزة وتعرضه لجروح، إذ إنهم أغاروا على الحيوانات التي اغتنمت نتيجة الصدامات التي جرت مع عشيرة البرازية في أورفا الذين رفضوا إرسال العساكر للانضمام إلى جيش عربستان».

والأمر نفسه نجده في وثيقة [74] تعود إلى العام 1898، تتحدث عن «العصيان المسلح الذي قام به أهالي سروج وما حولها ضد مفرزة سوق الجندية والفرارية التابعة لطابور سروج الرديف، وكف يد قائم مقام سروج صبري أفندي وقائم مقام قلعة الروم محمد ضياء الدين أفندي إثر هذا الحادث».

فالعشائر الكردية -بحسب ما يمكن تعميمه بناءً على ما يظهر في وثائق الأرشيف من أحوال عشيرة البرازية- انتهجت سياسة يمكن وصفها بـ (البراغماتية) في التعامل مع الجيش العثماني، شاركت فيه في مراحل قوة السلطنة، أو حين كان الحكام العثمانيون المحليون من ذوي القوة والشدة، بينما أظهرت التململ، وتهربت من التعامل مع هذا الجيش حين استطاعت ذلك، في ما قاطعته وحاربته، حين توفرت لديها القدرة والإمكان، مقابل ظهور بوادر الخلل والضعف في الدولة العثمانية أو حكامها المحليين، لتتحول هذه المواجهات أحيانًا إلى حركات عصيان وتمرد.

حركات العصيان والتمرد الكردية المسلحة

شهدت الدولة العثمانية عددًا من حركات العصيان الكردية وفي كثير من أنحاء السلطنة في امتداد مدة حكمها، بدأت في عام 1574 بثورة عفدال خان البدليسي ضد السلطان العثماني مراد الأول، وعام 1607انتفاضة ميرعلي الملقب جان بولاط في حلب، وفي عام 1765 ثورة عشائر جيهان بك في ملاطيا، وفي عام 1789 ثورة عشائر رشكوتا وخرزان بقيادة فرحو آغا وقاسم خرزي بين آمد وسيرت، وفي عام 1794 ثورة عشائر زركا وتيركان في الشمال من آمد/ ديار بكر، وفي عام 1806 ثورة عبدالرحمن بابان في السليمانية، وفي عام 1811 ثورة أحمد باشا بابان في السليمانية، وعام 1819 ثورة سيواس ضد الدولة العثمانية، وفي عام 1837 - 1834 ثورة مير محمد باشا الرواندوزي الملقب بالأمير الكبير، وفي عام 1843ثورة شنكال للكرد الأيزيديين، وفي عام 1848 – 1842ثورة بدرخان أمير بوطان، وفي عام 1853- -1864 انتفاضة يزدان شير في هكاري، وفي عام 1877-1878 انتفاضة بدينان وبوطان وهكاري، وفي عام 1879ثورة عثمان بك وحسين بك، وفي عام 1880– 1881 انتفاضة شيخ عبيدالله النهري في مدينة شمدينان، وفي عام 1889 ثورة البدرخانيون الأحفاد، وعام 1906 انتفاضة بشارى في بدليس، وفي عام 1906 ثورة المليين بزعامة إبراهيم باشا الملي، وفي عام 1913 انتفاضة بدليس بقيادة الشيخ سليم وشهاب الدين النقشبندي في ولاية سيرت، وفي عام 1914 انتفاضة بهدينان بقيادة الشيخ عبد السلام بارزاني، وفي عام 1918- 1919 انتفاضة الشيخ محمود البرزنجي الأولى[75].

ويمثّل العصيان الذي قامت به العشائر الكردية في كل من قرى عين العرب/ كوباني الحالية وسروج ومحيطها ضد الحاكم العثماني في بيراجيك، مثالًا جيدًا للدراسة، لأنه (سقط) بطريقة أو بأخرى من أعمال الباحثين من جهة، ولأنه يشترك مع أغلبية حركات العصيان والثورات الكردية ضد العثماني في خطه البياني.

---

(68) الوثيقة ذات الرقم 312 من المجلد 12898 رمز الخزانة C.AS تاريخ 1799.
(69) ناحية الرملة التابعة للقدس، فلسطين – طاهر سزان – ص 418.
(70) الوثيقة ذات الرقم 1316 من المجلد 75 تاريخ 20 ذو القعدة 1316هـ.
(71) الوثيقة تحمل الرقم 2511 من المجلد 61 تاريخ 1 رمضان 1319هـ 1901.
(72) الوثيقة ذات الرقم 1642 من المجلد 21 رمز الخزانة HAT تاريخ 1845.
(73) رتبة في الجيش العثماني
(74) الوثيقة تحمل الرقم 2163 من المجلد 42 تاريخ 1898.
(75) د.م، «الثورات الكردية عبر التاريخ»، الموقع الإلكتروني لمجلة كوليلك، 2012/8/7.

مسألة بيراجيك في الوثائق العثمانية

ما تزال الذاكرة الشعبية للعشائر الكردية، خصوصًا البرازية، تحتفظ بحكايات الأجداد في بيراجيك [76]. ويمكن حصر حوادث بيراجيك هذه بين عامي 1831 و1845، وذلك من التواريخ التي تحملها الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع الذي يمكن اختصاره بإنجاز شبه اتفاق بين أهالي بيراجيك – المدينة، وعشائر الريف في سهل سروج وكوباني (الحالية) [77] من الكرد البرازية وغيرهم ضد العثمانيين لأسباب تتعلق بالتجنيد والضرائب، وبدء الاقتتال، ومحاصرة القوات العثمانية الموجودة في المدينة واضطرارها للاحتماء بقلعة بيراجيك، ومن ثم مجيء النجدة العثمانية وقمع العصيان.

والأرشيف العثماني، يلقي الضوء على حوادث هذا العصيان الكردي من خلال جملة من الوثائق، تتحدث عن: «طلب إرسال النجدة المرسل من متسلم بيراجيك لطف الله آغا، بسبب اتحاد العشائر البرازية والمللية مع بعض المفسدين في الرقة، وإغارتهم على بيراجيك، واحتماء المتسلم ورفاقه بالقلعة والمقاومة» [78].

وتسلط الوثائق العثمانية الضوء على التنسيق بين الأطراف الكردية المشاركة في العصيان، ومحاولات استمالة عشائر أخرى بهدف توسيع رقعة المعارضة وتقويتها، فنجد وثيقة تتحدث عن «كتاب بختم قائم مقام حلب محمد باشا حول ضبطه للرسائل المرسلة من عشائر الرها وبيراجيك والبرازية إلى رئيس عشيرة بازيكي [79] المطيعة للدولة وعشيرة أخرى لم يذكر اسمها وقيامه بإرسالها (إلى الباب العالي) [80] [81]».

وتطورت حوادث العصيان في العام نفسه 1831، وبدأت العشائر الكردية المتحالفة الهجوم على مقرات السلطنة العثمانية، بعد انضمام كرد مدينة بيراجيك إليها، مما زاد قوة حركة التمرد هذه، وفق ما تصف وثيقة [82] عثمانية ذلك بالقول: «اتحاد أهالي بيراجيك مع البرازية والكيتكان والمللية من عشائر الرقة وقيامهم بالعصيان، وانسحاب المتسلم ورفاقه إلى القلعة ومقاومتهم للعصيان، وإرسال محمد باشا قائم مقام حلب المدافع والجنود إثر طلب النجدة منه».

وفي ما يبدو، أن حركة العصيان الكردية هذه تمكنت من السيطرة على الأوضاع في بيراجيك في العام نفسه، واستطاعت تحييد السلطات العثمانية في المدينة التي التجأت إلى قلعة بيراجيك بانتظار قدوم النجدة، إذ تؤكد إحدى الوثائق: «قيام العصيان في بيراجيك، ومشاركة عشائر البرازية والمللية في هذا العصيان، ومقاومة المتسلم لطف الله آغا ورفاقه للعصيان في القلعة، و إرسال النجدة إليهم» [83].

وبعد انقطاع الوثائق المتعلقة بمسألة عصيان الكرد في بيراجيك لنحو 14 سنة، تشير وثيقة تعود إلى العام 1845 إلى تحرك قوة كبيرة من الجيش العثماني بقيادة ضابط رفيع، لتأديب البرازية، وفق تعبير الوثيقة [84]، بعد حركة العصيان، ومن مكان بعيد نسبيًا عن المدينة، إذ تروي الوثيقة «تحرك مشير [85] جيش عربستان لتأديب عشيرة البرازية الموجودة في أورفا».

وليس من الواضح في الأرشيف العثماني، إن كانت حملة التأديب المتأخرة هذه جاءت متصلة مع حوادث 1831، أم بعد انقطاع، وإخماد التمرد في تاريخ سابق.

ولدى الوصول إلى العام 1847، نجد العصيان منتهيًا انتهاء حتميًا، بعد أن وصل جيش عربستان وقام بـ (تأديب) البرازية، والجيش العثماني يعوض عوائل قتلاه الذين شاركوا في معارك بيراجيك، ويظهر ذلك بوضوح في وثيقة [86] تقول: «نُفِّذ أمر صرف الراتب المخصص لمصطفى ابن البينباشي محمد آغا من جيش عربستان، الذي جرح وتوفي خلال مسألة عشيرة البرازية، وإعلان الأمر أمام ضباط الجيش».

الوثائق السابقات ترسم المخطط العام، والخط البياني لحركة العصيان الكردية في بيراجيك التي يمكن أن تُعدّ نموذجًا مثاليًا يكاد ينطبق على الحركات الكردية الأخرى معظمها من حيث المراحل التي مرت بها، وعوامل قوتها وضعفها، وأسباب فشلها جميعًا في النهاية، إذ لا يذكر الأرشيف العثماني، أو أي مصدر تاريخي آخر، أن حركة تمرد كردية في العهد العثماني لم تنته بالقمع من جيش السلطنة.

---

(76) قضاء بيراجيك – أورفا – طاهر سازان، ص 85.
(77) الوثائق العثمانية تذكر تسمية (عربينار)، وتعني عين العرب، وهي تسمية الحي الشمالي الشرقي من مدينة كوباني حاليًا.
(78) الوثيقة تحمل الرقم 389 من المجلد R/ 20707 رمز الخزانة HAT تاريخ 1831.
(79) عشيرة BAZİKİ.
(80) ومما يفهم من حاشية الوثيقة، أن الرسالة كانت تتضمن تحريضًا لهذه العشيرة كي تشارك في العصيان ضد العثمانيين.
(81) الوثيقة تحمل الرقم 389 من المجلد 20707/ İ رمز الخزانة HAT تاريخ 1831.
(82) الوثيقة تحمل الرقم 389 من المجلد P/20707 رمز الخزانة HAT تاريخ 1831.
(83) الوثيقة تحمل الرقم 389 من المجلد G/20707 رمز الخزانة HAT تاريخ 1831.
(84) الوثيقة تحمل الرقم 1286 من المجلد 101217 رمز الخزانة DH..İ.. تاريخ 1845.
(85) هذه الرتبة كانت تعادل رتبة المارشال في الجيش العثماني.
(86) الوثيقة تحمل الرقم 169 من المجلد 8943 رمز الخزانة DH..İ.. تاريخ 1847.

ولعل القاسم المشترك بين حركات التمرد والعصيان الكردية ضد الدولة العثمانية، هو ما يظهر جليًا في الوثائق الأخيرة المتعلقة بمسألة بيراجيك، ويمثل السبب الرئيس في فشلها، وهو ما يمكن وصفه بغياب العمق الاستراتيجي لهذه الحركات، من حيث توفر الدعم البشري – المادي لتأمين الاستمرارية.

إذ نجد أن المجموعات التي بدأت العصيان في كل حركة كردية بقيت نفسها من دون أي دعم إضافي يذكر في أغلب الأحيان، على عكس الخصم العثماني بوصفه دولة، ويمتلك عمقًا يتمثل في جيش منظم ومنضبط، وقيادة مركزية صارمة، ترسل الإمدادات في وقت قصير نسبيًا إلى أي موقع تظهر فيه القلاقل، وهو ما ظهر في عصيان بيراجيك، بوصول جيش عربستان وإخماده للتمرد.

ثالثًا: العلاقات العشائرية الكردية في الأرشيف العثماني

إن الانتشار الواسع للكرد والعشائر الكردية في أنحاء الجغرافيا العثمانية المختلفة، حتّم وجود احتكاك وعلاقات متنوعة بينهم وبين المكونات الإثنية والقومية الأخرى ضمن السلطنة، تراوحت بين التعاون والتحالف أحيانًا والخصومة والاقتتال أحيانًا أخرى.

ثم إن وجود عشرات العشائر والقبائل الكردية ضمن أراضي السلطنة، يجعل من المفيد إلقاء نظرة على العلاقات الكردية – الكردية أيضًا في تلك المرحلة.

وبوصفهم تحالفًا عشائريًّا كرديًّا مهمًّا، يمكن اتخاذ البرازية نموذجًا لدرس علاقات الكرد مع غيرهم من المكونات، كذلك العلاقات الكردية – الكردية، ما يعطي فكرة عامة، يمكن إلى حد كبير تعميمها على باقي العشائر الكردية في العهد العثماني.

العلاقات الكردية – الكردية

إن التدقيق في الوثائق السابقات اللاتي ورد ذكرهن في مسألة علاقة الكرد بالجيش العثماني، ومن ثم مسألة بيراجيك، يلفت النظر إلى العلاقات المتباينة التي جمعت البرازية بغيرها من العشائر الكردية، وكذلك العربية، وبعض المكونات الإثنية الأخرى.

و قبل الخوض في مسألة الخلاف البرازي – المللي، وعلاقة البرازية بغيرها من العشائر والمكونات، لا بد من إثارة مسألة العلاقة بين البرازية والكيتكان [87]، من حيث صلة هذا الموضوع بمسألة بيراجيك، ولدور أفراد هذه العشيرة في الصراع الكردي - العثماني.

---

[87] أحمد وصفي زكريا، ص 672.

علاقة البرازية بالكيتكان

من المنظور العشائري الشعبي، لا تُعدّ عشيرة الكيتكان نفسها جزءًا من البرازية، وكذلك البرازية، على الرغم من بعض الروايات الشعبية القائلة بالأصل المشترك للبرازية والكيتكان.

وقد اختلف الباحثون أيضًا حول هذا الموضوع، فمنهم من عدّ الكيتكان جزءًا من التحالف البرازي، من أمثال محمد أمين زكي بك [88]، في حين لم يذكرهم آخرون ضمن هذا التحالف، من أمثال أحمد وصفي زكريا [89].

وأغلبية وثائق الأرشيف العثماني تميل إلى الرأي الثاني في هذا الخصوص، إذ إنها تورد – غالبًا – ذكر العشائر البرازية والكيتكان منفصلة في معرض الحديث عن مسألة بيراجيك، فتقول إحدى هذه الوثائق [90] لدى تعداد العشائر التي تحالفت ضد العثمانيين: «اتحاد العشائر البرازية والملية والكيتكان مع أهالي بيراجيك، وقيامهم بالعصيان، وفي إثرها قيام متسلم بيراجيك لطيف آغا [91] ورفاقه بالانسحاب إلى القلعة وطلبهم النجدة والإمداد».

وأيضًا يرد في وثيقة يتيمة ذكر إعدام (كرعو)، ويشار إليه بوصفه مسببًا للاقتتال العثماني البرازي، وقد وصفته حاشية الوثيقة [92] بأنه كيتكاني، وتتضمن قرار «إعدام الشقي المدعو كرعو الذي كان السبب في المحاربة التي وقعت مع عشيرة البرازية».

ومن الواضح هنا، أن الوثيقة تشير إلى (كرعو موسي)، البطل الكردي الذي يرد ذكره بكثرة في الموروث الشعبي لأهالي عين العرب/ كوباني بين عشيرة الكيتكان، وبخاصة فخذ الموسكان، كذلك بين الكرد في كثير من المناطق الأخرى، الذي يروي تفصيلات قيامه بقيادة العصيان على الجيش العثماني مع شقيقه (حمي موسي) في سهول كوباني وسروج، ومن ثم إلقاء القبض عليه، مع وجود نوع من الغموض حول مصيره بعد ذلك شعبيًا، بين روايات تذكر أنه تمكن من الفرار ولم يعد إلى موطنه، وأخرى تؤكد إعدامه، الأمر الذي تؤكده وثيقة الأرشيف العثماني السابقة.

فالعلاقة بين البرازية والكيتكان، كانت علاقة تحالف كردي - كردي ضد خصم غريب، وهو هنا العثماني، إلاّ أن تحالفات كهذه ما كانت تلبث أن تنفض حال انتهاء الخطر الخارجي أو ابتعاده، لتعود في أغلب الأحيان، الخصومات والعداوات بحكم اختلاف الولاءات السياسية، والمنافسة الاقتصادية في أحسن الأحوال، إلى الظهور، وهو الأمر الذي حدث بين البرازاية والكيتكان في ما بعد مسألة بيراجيك، وما تزال العلاقات بين العشيرتين الكرديتين مقننة، إلى حد كبير.

علاقة البرازية بالعشائر الملية

على الرغم من التحالف الذي كان قائمًا بين الكرد من عشائر البرازية والملية والكيتكان في أثناء مسألة بيراجيك، إلّا أن صراعًا واقتتالًا شرسًا قد نشب بين البرازية والملية بين عامي 1906 و1909 بحسب الوثائق العثمانية.

والذاكرة الشعبية لعشائر منطقة عين العرب/ كوباني، ما تزال تحتفظ بتفصيلات وصول إبراهيم باشا المللي [93] إلى المنطقة في خضم هذه المسألة [94].

كان إبراهيم باشا المللي، زعيم العشائر الملية [95] قد اختار الولاء للحكم العثماني، وتدرج بالرتب في الجيش العثماني حتى وصل إلى مرتبة الباشوية.

ويظهر هنا، أن الصراع على النفوذ والولاء السياسي، كان سببًا في الصراع البرازي – المللي، إلى جانب الأسباب العشائرية التقليدية الأخرى، التي انتهت -بحسب ما يفهم من وثائق الأرشيف العثماني- بتدخل الدولة العثمانية لإصلاح ذات البين.

فقد وصلت سلطة العشائر الملية الكردية في عهد إبرهيم باشا الذي أصبح قائدًا لعشرات الأفواج من الفرسان الحميدية [96]، إلى مساحات واسعات امتدت من ديار بكر وماردين إلى الجزيرة السورية وصولًا إلى الموصل العراقية، ما تسبب في حدوث احتكاك واقتتال مع العشائر البرازية، التي سكنت الأطراف الغربية للجزيرة.

وتتحدث إحدى هذه الوثائق العثمانية [97] التي تعود إلى العام 1906، عن «الحوادث [98] التي جرت بين العشائر الملية والبرازية، والتدخل لإقامة الصلح بينها» [99].

---

[88] محمد أمين زكي، تاريخ الكرد وكردستان، مطابع زين الدين لبنان 1931، ص 403.
[89] أحمد وصفي زكريا، ص 672.
[90] الوثيقة تحمل الرقم 389 من المجلد A/20707 رمز الخزانة HAT تاريخ 1831
[91] يبدو أنه المتسلم نفسه المذكور في وثيقة سابقة باسم لطف الله أغا، وهذه الوثيقة تكرر ما جاء في تلك الوثيقة مع بعض التفصيلات والإضافات، وسترد بعض التفصيلات الأخرى في وثيقة لاحقة.
[92] الوثيقة تحمل الرقم 66 من المجلد 1261 رمز الخزانة İ..MVL. تاريخ 1845.
[93] أحمد وصفي زكريا، ص 667-668.
[94] د. أحمد عثمان بكر، عشائر كردستان، رابطة كاوا للثقافة الكردية، إقليم كردستان العراق، أربيل 2001، ص 143-167.
[95] أحمد وصفي زكريا، ص 664.
[96] أيوب كران، عشيرة الملان الاتحادية، هوزان رمضان (مترجم)، ص26.
[97] الوثيقة تحمل الرقم 285 من المجلد 184 رمز الخزانة Y..MTV. تاريخ 1906
[98] يحمل الموروث الشعبي حكايات عن حدوث اقتتال بين العشائر الملية والبرازية في ريف أورفا الجنوبي (سروج وكوباني الحالية) بداية القرن الماضي.
[99] لا تتحدث وثائق الأرشيف عن تدخل من الباب العالي بهدف الصلح، لذا فمن المرجح أن السلطات العثمانية المحلية هي التي تدخلت لوقف الاقتتال.

الكرد والعشائر الكردية في الأرشيف العثماني

وبحسب ما يظهر من سياق الوثائق العثمانية، فإن الأمور لم تحسم لمصلحة العشائر الملية، لدرجة أن إبراهيم باشا اضطر إلى جلب الإمدادات والقوات الإضافية لمواجهة البرازية، إذ تتضمن إحدى الوثائق[100] «البرقية الواردة من ولاية حلب، المتضمنة محاولة رئيس عشائر الملية إبراهيم باشا جمع الرجال من ماردين وديار بكر بهدف الهجوم على عشائر البرازية والعنزة في ولاية حلب».

وتشير وثيقة [101] أخرى من العام 1906، إلى نجاح السلطات العثمانية في إيقاف التوتر البرازي الملي، من دون الخوض في تفصيلات الاقتتال الحاصل، وتقول: «جرى الحل من دون وقوع أي حوادث محتملة بين عشائر البرازية والعشائر الملية نظرًا إلى المشاحنات القائمة بينهم».

إلاّ أن الأرشيف العثماني يؤكد عودة التوتر وحدوث اقتتال بين البرازية والملية، ويُظهر البرازية وعشائر وجماعات متحالفة معها مهاجمين، وإرسال الدعم العسكري من الجيش العثماني للملية، إذ تتضمن وثيقة [102] تعود إلى عام 1909، «إرسال البرقية الواردة من ولاية ديار بكر المتعلقة بإعادة القوات العسكرية التي كانت سابقًا في ويران شهر [103] إلى أماكنها بسبب تعرض العشائر الملية للهجوم من العشائر البرازية وفيدون كازاكيس [104] والجبور والقرة كيج، إلى وزارة الحربية».

وبقي التوتر بين كرد البرازية والملية قائمًا، حتى تمرد الأخيرة على السلطنة، وصدور أمر من الباب العالي بإرسال إبراهيم باشا وجيشه إلى الحجاز، ومن ثم وفاته[105]، وما تزال أملاكه موجودة في مدينة رأس العين السورية وريفها في محافظة الحسكة.

وما يمكن استخلاصه من علاقة العشائر الكردية البرازية بالملية، أن الخلاف والاقتتال كانا بسبب اختلاف الولاء السياسي، إلى جانب التنافس العشائري التقليدي، والأول، يمكن عدّه الأهم من بين أسباب الخلافات الكردية – الكردية خلال العهد العثماني، وحتى بعده، في حين نجد العشائر الكردية الموالية للجهات عينها، في وئام وتحالف أغلب الأحيان.

---

(100) الوثيقة تحمل الرقم 2858 من المجلد 214314 رمز الخزانة BEO تاريخ 1906.
(101) الوثيقة تحمل الرقم 2875 من المجلد 215562 رمز الخزانة BEO تاريخ 1906.
(102) الوثيقة تحمل الرقم 2791 من المجلد 27 رمز الخزانة DH.MKT. تاريخ 1909.
(103) قضاء ويران شهر – أورفا، طاهر سزان – ص 419.
(104) جماعة من الأرمن كانت متحالفة مع البرازية بحسب ما يرد في حاشية الوثيقة.
(105) أحمد وصفي زكريا، ص 668.

العلاقات الكردية مع العشائر العربية وغيرها

لا يسلط الأرشيف العثماني كثيرًا من الضوء على الجوانب المختلفة للعلاقات بين الكرد والعرب، ولا يمكن التسليم كليًا، بتمييز الدولة العثمانية بين القوميتين في التعامل تمييزًا واضحًا، فكلاهما من رعايا السلطنة، وأغلبية القوميتين من المسلمين السنة، وهذا كان كافيًا، ما دامت المناصب الرفيعة في الدولة والجيش بقيت حكرًا إلى حد كبير على الأتراك.

لكن يفهم من مضمون الوثائق العثمانية التي تتحدث عن البرازية، أن العلاقات العشائرية التقليدية كانت تسود بين الكرد وغيرهم من المكونات التي تشاركت معهم الجغرافيا نفسها، من التجارة والعلاقات الاجتماعية، إلى جانب التركيز الواضح في الوثائق على أعمال الإغارة والسلب والقتل، التي كانت تظهر وكأنها حوادث اعتيادية يومية، وثقتها نصوص كثيرة من الأرشيف العثماني.

السلب والإغارة و(الأشقياء) (106)

يورد الأرشيف العثماني، حالات كثيرة تعرضت فيها العشائر الكردية للغزو من عشائر عربية عدة، وكذلك تورد حالات معاكسة، يكون الكرد فيها هم الغزاة.

إحدى هذه الوثائق التي تعود إلى العام 1809، تتحدث عن هجوم عشائر نجد على سروج وما حولها، في كتاب موجه من والي بغداد سليمان باشا إلى والي الشام يوسف باشا، يبين فيها أن المهاجمين لم يكونوا من الوهابيين بل كانوا من عشائر نجد، وأنه الهجوم قد صُد من الجنود الذين أرسلهم والي الشام (107).

ولعل أكثر العشائر التي اصطدمت معها البرازية _وغيرها من عشائر المنطقة_ هي عشيرة العنزة العربية، وذلك على ما يبدو بسبب مزيات الموقع الجغرافي الواقع في نفوذ البرازية، والصراعات اقتصادية المنشأ في مقاييس المجتمع العشائري السائد، ويلاحظ من وثائق الأرشيف العثماني.

في ما لا يرد في الأرشيف أي دليل على وجود خلاف أو اقتتال كردي – عربي قومي المنشأ خلال العهد العثماني، على الأقل في الجغرافيا السورية الحالية، ولا تتعدى التوترات الحاصلة حالات يمكن القول عنها إنها فردية، تتمثل بحالات سلب ولصوصية متبادلة وإغارات عشائرية بهدف السلب والنهب أيضًا، بدليل أن السلطنة العثمانية نكلت بالكرد والعرب وحتى التركمان على حد سواء، ممن عدّتهم من الأشقياء.

إذ تبين وثيقة (108) تعود إلى العام 1807، أن الدولة العثمانية احتاجت إلى قوة عسكرية مسلحة كبيرة للجم هؤلاء الأشقياء من الكرد والعرب والتركمان في الرقة، إذ تورد «كتاب والي الرقة يوسف باشا، المتضمن فرز 300 عسكري مسلح، للتنكيل بالمجرمين الأشقياء الكرد والتركمان والعربان في الرقة ومحيطها».

وأيضا يتكرر (ظلم الكرد) لمحيطهم، فنجد في وثيقة (109) تعود إلى العام 1839، واليًا عثمانيًا يتدخل لدى السلطان ليحث واليًا آخر على ردع الكرد عن ظلمهم، وتتضمن كتابًا محررًا من والي ديار بكر حاج علي باشا بخصوص «استصدار أمر إلى والي الرقة حسن باشا لبحث الظلم الذي يتعرض له أهالي سويرك (110) على يد الكرد المليين القاطنين في ولاية الرقة ومنعه".

وفي الوثائق المتعلقة بهذا الخصوص، نجد تارة بعض العشائر العربية مغيرة على العشائر الكردية، إلى درجة تلجأ السلطات العثمانية لإجلاء الكرد من مناطق سكنهم إلى مناطق أبعد، (اتقاءً لشر) العشائر العربية، كما في وثيقة (111) من عام 1845، تتضمن «كتاب والي حلب والرقة عثمان باشا بخصوص إسكان عشائر البرازية والملية والشيخان في المناطق الخالية اتقاءً لشر أشقياء العنزة».

ونجد تارة أخرى لصوصًا من البرازية، يعتدون على ممتلكات العشائر العربية، كما يظهر في وثيقة (112) تعود إلى عام 1861، وتتضمن «استجواب شيمو البرازي، الذي سرق فرس عبد الله بن حمادة من عشيرة بني سعيد التابعة لحلب والتحري عن أصدقائه».

ويوثق الأرشيف أحيانًا استغلال بعض العرب لمناصبهم الحكومية للتطاول على أملاك الكرد، إلى حد يدفع بأحد أفراد عشيرة البرازية إلى رفع شكواه إلى الباب العالي أملًا بإنصافه، كما يرد في وثيقة (113) تعود إلى عام 1894، وتشير إلى الشكوى المقدمة

---

(106) الوثائق العثمانية تستخدم كلمة أشقياء Eşkiya للإشارة إلى اللصوص وقطاع الطرق والمجرمين والخارجين على القانون.
(107) الوثيقة تحمل الرقم 728 من المجلد 13465 تاريخ 1809.
(108) الوثيقة تحمل الرقم 114 من المجلد 5160 رمز الخزانة C..ML.. تاريخ 1807
(109) الوثيقة تحمل الرقم 160 من المجلد 7970 رمز الخزانة C..DH..تاريخ 1839.
(110) كانت سويرك حتى عام 1910 قضاءً تابعًا لولاية ديار بكر ثم انتقلت تبعيتها الإدارية إلى ولاية شانلي أورفا في عهد الجمهورية، طاهر سازان، ص 452.
(111) الوثيقة تحمل الرقم 43 من المجلد 93 رمز الخزانة A.}MKT. تاريخ 1845.
(112) الوثيقة تحمل الرقم 761 من المجلد 32 رمز الخزانة MVL تاريخ 1861.
(113) الوثيقة تحمل الرقم 354 من المجلد 19 رمز الخزانة DH.MKT. تاريخ 1894.

الكرد والعشائر الكردية في الأرشيف العثماني

إلى الباب العالي، بخصوص «طلب منع تعدي رئيس المحكمة التجارية في حلب مرعي أفندي على أراضي (شيخو. ب. هو) من عشيرة البرازية في حلب».

وتكشف الوثائق وجود عصابات متعددة العشائر، تقوم بالإغارة والسلب من دون تمييز بين الكرد والعرب، ومن أمثلة هذا النوع من التحالفات ما كان قائمًا بين أحد زعماء البرازية، وأحد بكاوات عشيرة حسنانلي، إذ كانا يغيران على القرى المحيطة بهما كلها من دون تمييز، بحسب وثيقة [114] من عام 1896، تتضمن أمرًا من والي أورفا العثماني إلى إحدى قطع الجيش، تطالب بـ «منع تعديات محمود أتاش أوغلو وأعوانه من عشيرة البرازية، مع رضا بك من عشيرة حسنانلي، على القرى المجاورة».

ويرد في وثيقة[115] أخرى تعود إلى العام نفسه ضبط عملية سلب أخرى للتحالف السابق، تتحدث عن «استعادة الحيوانات التي سلبت من باسينلر [116] ومعبر ولي بابا[117] وطاهر كاديجي وجبل سيناك[118] من قيادة اللواء الثامن حميدية، وتبليغ ولاية بتليس لاستعادة حيوانات أهالي ضيادين[119] التي سلبت من لصوص عشائر البرازية وحسنانلي».

كذلك تتحدث وثيقة [120] تعود إلى عام 1901، عن «قيام حسين باشا الحيدرانلي [121] بسلب أغنام تاجر الماشية توفيق أفندي التي جلبها من روسيا بجوار قره كليسه [122] وحصوله على أغنام أخرى من روسيا، ومن ثم قيام أشخاص من عشيرة البرازية بالهجوم على قرية كاليسالو وأخذهم تلك الأغنام».

---

[114] الوثيقة تحمل الرقم 20 من المجلد 16 رمز الخزانة DH.TMIK.M.. تاريخ 1896.
[115] الوثيقة تحمل الرقم 22 من المجلد 88 رمز الخزانة DH.TMIK.M.. تاريخ 1896.
[116] ناحية باسينلر ولاية أرزروم، طاهر سازان، ص 238.
[117] ناحية ولي بابا ولاية أرزروم، المرجع السابق، ص 511.
[118] أيضًا من المواقع التابعة لولاية أرزروم.
[119] بلدة ضيادين على الحدود التركية – الأرمينية حاليًا.
[120] الوثيقة تحمل الرقم 104 من المجلد 90 رمز الخزانة DH.TMIK.M.. تاريخ 1901.
[121] قضاء حيدران، سنجق أرزينجان، طاهر سازان، ص 229.
[122] قضاء قره كليسه – سنجق بيازيد – ولاية أرزروم، المرجع السابق، ص 280.

بينما نجد في وثيقة من عام 1906 تحالفًا يضم عشيرة البرازية الكردية، قد وقع ضحية غارة من مئات الفرسان، من دون أن يوضح الأرشيف هويتهم، إذ تقول الوثيقة [123]: «هجوم 600 فارس على عشيرتي البرازية والسيالة، وسلب حيواناتهم وقتل عدد منهم في منطقة شيخ عيسى» [124].

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الإغارة في الموروث الشعبي للعشائر الكردية _شمال سورية الحالية على الأقل_ كانت من علامات القوة العشائرية، إذ «تظهر بطولات الرجال خلال الغارات»، وما زالت الأغاني الشعبية الكردية [125] حتى اليوم تذكر بالمدح والإطناب، غزوات قام بها الأجداد، و(بطولات) أظهروها خلال ردها عن المضارب، والحال لا يختلف كثيرًا عن العشائر العربية البدوية.

الكرد والمسألة الأرمنية

لا يرد في المصادر التاريخية ذكر أي عداوة أو خصومة جادة بين الكرد والأرمن، بوصفهما قوميتين اشتركتا في الخضوع طويلًا للسلطة العثمانية، بل على العكس، سادت علاقات من المحبة والألفة بين الطرفين، الأمر الذي يشير إليه الباحث الروسي ف. كردليفسكي بقوله: «لم يلعب اختلاف الدين بين الأكراد المسلمين والأرمن المسيحيين أي دور عبر التاريخ. وكان الأرمن يذهبون إلى مساجد الأكراد المسلمين، وكان الأكراد كذلك يذهبون إلى كنائس الأرمن» [126].

وتعرض الكرد والأرمن بداية القرن العشرين لممارسات متشابهة _إلى حد ما_ من الدولة العثمانية، تزامنت مع الحوادث الأليمة التي تعرض لها الأرمن في تلك المرحلة.

الأمير الكردي المعروف جلادت بدرخان[127] الذي كان بداية الحرب العالمية الأولى ضابطًا في الجيش العثماني في منطقة أذربيجان تحت قيادة أنور باشا[128] الذي يذكر اسمه في كثير من المصادر بين الفاعلين البارزين في المسألة الأرمنية، يقول عن تلك المرحلة وحوادثها: «كنت في تلك الآونة في مدينة باكو مع طابور أنور باشا في الجبهة، وكنت قومندانًا نجتمع للأكل 30 أو 40 ضابطًا تركيًا، ويدور الحديث بينهم على الشكل الآتي: (قضينا في طريقنا إلى هنا على الـ (زوZO)، وسيكون الدور على الـ (لو LO)، متى العودة ؟)، كان ذلك يتردد على أسماعي مرات يوميًا، وكانوا يقصدون بالـ (زو) الأرمن، وبالـ (لو) الأكراد[129]».

واقتصرت مشاركة الكرد عسكريًا في حوادث المسألة الأرمنية الدامية، على انضمامهم إلى جانب عشائر ومكونات أخرى مختلفة إلى الفرق العسكرية التي أسسها السلطان عبد الحميد الثاني، وسميت (فرسان الحميدية)، وكانت قوته الضاربة في كثير من مناطق القلاقل في السلطنة العثمانية في أواخر عهدها.

أما عن الموقف الشعبي من المسألة الأرمنية، فتذكر نصوص الأرشيف العثماني توثيقًا لدور أداه بعض الكرد، ومنهم البرازية، خلال المسألة الأرمنية المندية للجبين، من بينها حالات كان فيها الكرد عونًا للأرمن، ساعدوهم في النجاة من موت محتم، ومنها ما كانوا فيها مع العثماني، وساعدوا في القبض على الأرمن الفارين.

مع الإشارة طبعًا، إلى أن الحالات المذكورة في عشرات الوثائق من الأرشيف العثماني حول الموضوع جميعها كانت فردية، ولا دليل في الأرشيف على كونها موقفًا يصح إسقاطه وتعميمه على التحالف البرازي كاملًا، وبصورة أوسع على الكرد عمومًا.

من بين هذه النصوص التي تسبق حوادث 1914 - 1923، وثيقة [130] تعود إلى تاريخ 1902، تتحدث عن مساعدة بعض الكرد جماعة من الأرمن في النجاة من ملاحقة العثمانيين، وتذكر «إلقاء القبض على بعض من أرمن بولانيك [131] بجوار ألشكيرد

---

[123] الوثيقة تحمل الرقم 284 من المجلد 55 رمز الخزانة Y..MTV. تاريخ 1906.

[124] على الأغلب هي بلدة الشيخ عيسى في ريف حلب الشمالي حاليًا.

[125] يتغنى مطربون كرد شعبيون، في كثير من أهازيجهم التي يلقونها وتسمى في بعض المناطق Klam باللغة الكردية، بهذه البطولات المفترضة، من أمثال باقي خضو، وبوزان أحمد، وعلي تجو وغيرهم من المخضرمين.

[126] كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، محمد الملا عبد الكريم (مترجم)، ط3، (دار بيروت: الفارابي/ أربيل: دار أراس للطباعة والنشر، 2013)، ص 260.

[127] الأمير جلادت بدرخان (1893 – 1951)، من أبرز رواد الصحافة والثقافة الكردية، من سلالة الأمير بدرخان أمير بوطان، صاحب مجلة هاوار، وأول من كتب الكردية بأحرف لاتينية، وضبط قواعدها.

[128] إسماعيل أنور، المعروف باسم أنور باشا (1881 -1922)، قائد عسكري عثماني، ترقى بالرتب حتى وصل إلى منصب وزير الحربية، كان عضوًا في جمعية الاتحاد والترقي.

[129] جلادت بدرخان، رسالة إلى غازي مصطفى كمال باشا. روشن بدرخان (مترجم). (بيروت: د.م، 1990)، ص 18.

[130] الوثيقة تحمل الرقم 138 من المجلد 48 رمز الخزانة DH.TMIK.M.. تاريخ 1902.

[131] قضاء بولانيك – سنجق موش – ولاية أرزروم، طاهر سازان، ص 94.

الكرد والعشائر الكردية في الأرشيف العثماني

في أثناء فرارهم إلى روسيا بمساعدة مها بنت زيرك وخالد بيك من عشيرة البرازية، ولزوم اتخاذ التدبيرات الضرورية لمنع تكرار حوادث مماثلة في المناطق الحدودية».

بالمقابل تشير وثيقة[132] أخرى تعود إلى عام 1903، إلى مساعدة بعض الكرد في القبض على عدد من الأرمن في أثناء فرارهم إلى روسيا. وتتضمن «إلقاء القبض على أكوب أورانيان، رئيس المجلس العمومي للطاشناق في وان وبيتليس وموش وملاذكرد وألشكيرد، وصورة عن رسالة الشكر المرسلة من المطران ساهاك أفندي وكيل مطرانية وان إلى والي وان، والمتضمنة سروره من إلقاء القبض على أورانيان، وتوقيف أحد عشر أرمنيًا من بولانيك بين حي وميت في أثناء فرارهم من جهة ألشكيرد[133] إلى روسيا، بعد أن أبلغ عنهم اثنان من عشيرة البرازية».

وفي تواريخ متقدمة، تتزامن مع (المجازر) ضد الأرمن، تذكر وثيقة[134] عثمانية من عام 1917، الكرد والأرمن شركاء في (العصابات) المناهضة للعثمانيين بولاية مرعش ومحيطها، إذ تتحدث عن (تقصير) السلطات المحلية في منع عصيان «عصابات الأرمن والكرد الشيعة، وإرسال القوات العسكرية التي طلبها متصرف مرعش، من القيادة العامة لسوريا وعربستان الغربية، وقيادة الجيش السابع الموجود في حلب».

ولا يخلو الأرشيف العثماني من ذكر وثائق تتحدث عن حالات سلب ولصوصية متبادلة بين الكرد والأرمن، بعضها قديم، وآخر يتزامن مع تصاعد حوادث المسألة الأرمنية، من مثل الوثيقة[135] التي تذكر شكوى مقدمة من بطريركية الأرمن في صاصون[136] حول اعتداء العشائر الكردية التي ترد إلى المنطقة في فصل الصيف على أملاك الأرمن.

ووثيقة[137] سابقة تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، تذكر «إبلاغ السفارة العثمانية في طهران بضرورة منع اعتداءات الأشقياء الأرمن الموجودين في الأراضي الإيرانية على العشائر الكردية قرب حدود السلطنة، وتفريق هذه العصابات».

فالوثائق السابقة، تشير إلى أن الموقف الشعبي الكردي من المسألة الأرمنية، ضم أصواتًا مؤيدة ومتعاطفة مع الأرمن، مقابل أصوات أخرى، اختارت الاصطفاف إلى جانب الدولة العثمانية بطريقة أو بأخرى، في ما اشترك الكرد والأرمن بعض الأحيان في قتال العثمانيين، إلى جانب الاعتداءات المتبادلة التي يمكن وصفها بالفردية، بين الكرد والأرمن، الأمر الذي لا يمثل خصوصية بين هذين المكونين، لأنه يظهر بين الجماعات القومية والدينية المختلفة في العهد العثماني.

---

(132) الوثيقة تحمل الرقم 2774 من المجلد 51 رمز الخزانة HR.SYS. تاريخ 1903.
(133) قضاء ألشكيرد – سنجق أغري، طاهر سازان، ص 166.
(134) الوثيقة تحمل الرقم 27 من المجلد 25 رمز الخزانة DH.EUM.6.Şb تاريخ 24 صفر 1336 هـ، 8 كانون الأول/ ديسمبر 1917.
(135) الوثيقة تحمل الرقم 88 من المجلد 36 رمز الخزانة .DH.EUM.EMN تاريخ 28 شعبان 1332 هـ 1914، ووثائق أخرى عن المسألة نفسها.
(136) قضاء صاصون، تنقل في التبعية بين ولايات ديار بكر وموش وبتليس، ومنذ عام 1990م يتبع ولاية باتمان، طاهر سازان، ص 435.
(137) الوثيقة تحمل الرقم 268 من المجلد 34 رمز الخزانة .DH.MKT تاريخ 3 صفر 1312 هـ 1894 م.

رابعًا: الحياة العامة للكرد في الأرشيف العثماني

تتضمن وثائق الأرشيف العثماني الغزيرة التي يرد فيها ذكر الكرد -إلى جانب ما سبق ذكره- معلومات متفرقة، ولمحات عن الحياة العامة للكرد في العهد العثماني، تتعلق بالشؤون الإدارية وتنقلات الموظفين والمعلمين، ومذكرات قضائية ونزاعات اجتماعية، وغيرها.

إذ نجد بين الوثائق، كثيرًا من المراسلات الإدارية والوثائق المتعلقة بالتعيينات والتنقلات والاستجوابات والأوامر الخاصة بمناطق وجود الكرد، ما يعطي تصورًا عن تخلخل الأمور الحكومية في بعض المراحل في هذه المناطق.

من بينها أوامر العزل وكف اليد الصادرة بحق بعض من تولوا منصب قائم مقام سروج وبعض الأقضية المجاورة، بمثل الوثيقة [138] التي تعود إلى عام 1888، والمتضمنة تعيين محمد علي أفندي في قائم مقامية الباب المنحلة، بعد أن صدر أمر من والي حلب بتعيينه قائمًا مقامًا على قضاء سروج، لكن ما جرى أن الأستانة من جهتها عينت شخصًا آخر في هذا المنصب، ما يمكن عدّه خللًا في التنسيق وضعفًا في السلطة المركزية في هذه الحقبة.

ووثيقة [139] أخرى تعود إلى عام 1890، تتضمن استفسار الباب العالي من والي حلب عن المعاشات وأوامر التعيين والعزل الصادرة عن قائم مقام سروج إبراهيم سعد الدين أفندي.

ونصادف وثائق تصف حيرة العثماني في التعامل مع الكرد من الناحية الإدارية في بعض الأحيان بمثل الوثيقة[140] التي تعود إلى عام 1816، المتضمنة لـ «كتاب رجاء مختوم من والي ديار بكر أبو بكر باشا بوساطة من والي الأناضول خورشيد أحمد باشا والموقع من متصرف مرعش السابق أحمد عبدي»، ويرد في الكتاب: «منذ القدم تمنح ولاية ديار بكر وولاية الرقة لوالٍ واحد، ولأن الوالي دائمًا ما كان يقيم في ديار بكر، كانت عشائر الرقة تقوم بالعصيان والتجاوزات، وحين كان الوالي يأتي إلى الرقة كان كرد ديار بكر يبدؤون بالشقاوة والعصيان، لذا لا بد من بيان أن تعيين والٍ مستقل لكل من ديار بكر والرقة على حدة سيكون من شأنه ضبط الأمور والنظام في الولايتين كلتيهما».

ووثيقة [141] تعود إلى عام 1835، تشير إلى موضوع مشابه، إذ تذكر انتقال تبعية سبعة قرى من قضاء قلعة الروم يسكنها كرد الرشيد بين ولاية الرقة وولاية عنتاب عدة مرات، بناء على التماسات مختلفة مقدمة من كل من والي الرقة ووالي عينتاب وإدارة المناجم العثمانية.

ونجد في الأرشيف العثماني، وثائق تحتوي على أوامر إدارية بتعيين موظفين ومعلمين وتنقلاتهم في المناطق الكردية.

فمثلًا، تتحدث وثيقة [142] تعود إلى عام 1887، عن «رفع أسماء أشخاص ملائمين لتعيينهم بصفة كاتب تحريرات لأقضية بيلان [143] وبازارجك وقلعة الروم وخلفتي [144] وسروج أصولًا».

كذلك، نصدف وثائق تتعلق بتعيينات المعلمين والمدرسين وتنقلاتهم في مدارس بعض المناطق الكردية، بمثل الوثيقة [145] المتضمنة «تعيين كل من محمد نوري أفندي وشيخ عثمان أفندي ومحمد علي أفندي في مدارس قضاء سروج وقرية زيارة وقره قرية الابتدائية بالترتيب»، وكذلك المتضمنة «نقل معلم مدرسة قرية أرسلان طاش الابتدائية التابعة لقضاء سروج علي أفندي إلى قرية باكتو الابتدائية في قضاء قيسري وتعيين خليل أفندي بدلًا منه ...إلخ» [146].

ونجد في الأرشيف مئات الوثائق المتنوعة، عن مذكرات قضائية وجرائم وخلافات وضبوط ونزاعات مدنية بين الكرد.

فمثلًا، نجد وثيقة [147] تتحدث عن الشكوى المقدمة من شيخ بن سعد من أهالي قرية أوزون حظر التابعة لقضاء سروج حول قيام (المجرم الفراري) خليل آغا كوك أوغلو من القرية نفسها بقتل أخيه وتهديده هو أيضًا بالقتل. وأخرى [148] تتضمن التحقيق في تعدي المدعو جنيد من أهالي قرية المسعودية التابعة لقضاء سروج على المدرس الحلبي جميل أفندي.

---

(138) الوثيقة تحمل الرقم 1558 من المجلد 111 تاريخ 23 صفر 1306هـ.
(139) الوثيقة تحمل الرقم 1842 من المجلد 79 تاريخ 9 ذو القعدة 1308هـ.
(140) الوثيقة تحمل الرقم 765 من المجلد 36091 رمز الخزانة CHAT تاريخ 1816.
(141) الوثيقة تحمل الرقم 329 من المجلد 19070 رمز الخزانة FHAT تاريخ 1835
(142) الوثيقة تحمل الرقم 1460 من المجلد 71 تاريخ 17 صفر 1305هـ.
(143) سنجق بيلان – ولاية أضنة عام 1851، ثم تبع ولاية حلب عام 1860، ثم قضاء تابع لولاية حلب عام 1869، وناحية تابعة لولاية هاطاي عام 1939، وتحولت في ما بعد إلى مركز قضاء عام 1990، طاهر سازان – ص71.
(144) قلعة الروم هي التسمية القديمة لخلفتي، كانت قضاء تابعًا لولاية حلب عام 1520، ثم تبعت سنجق أورفا عام 1867، وفي عهد الجمهورية كانت ناحية تتبع لقضاء بيراجيك، وعام 1954 تحولت إلى مركز قضاء، طاهر سازان – ص423.
(145) الوثيقة تحمل الرقم 463 من المجلد 23 تاريخ 21 رمضان 1317هـ.- 1899.
(146) وردت هذه الوثيقة سابقًا.
(147) الوثيقة تحمل الرقم 3180 من المجلد 112 تاريخ 10 ذو القعدة 1316هـ.
(148) الوثيقة تحمل الرقم 2143 من المجلد 63 من العام 1316هـ.

الكرد والعشائر الكردية في الأرشيف العثماني

في ما تروي وثيقة [149] تعود إلى عام 1901، حادثة فريدة، أقدم فيها بعض الكرد على سلب سواح أجانب، وتتضمن «تكريم كل من بينباشي جاندرما أورفا، ووكيل اللواء 52 الحميدية، وقول أغاصي اللواء زيا بك، والأونباشي عبد بن ريحان، بالميداليات والنياشين، لجهدهم في إلقاء القبض على قطاع الطرق الذين سلبوا الألماني مسيو كامين وزوجته وخادمته، أموالهم وأغراضهم، بالقرب من سروج في أثناء سفرهم من حلب إلى أورفا».

ومن ضمن الوثائق التي تتحدث عن الجرائم، نجد وثيقة [150] تذكر «فرض الديّة والحكم بعقوبة السلاسل [151] على درويش زوج فاطمة من عشيرة البرازية الذي قام بقتلها»، وأخرى [152] تتضمن «تطبيق الإجراءات القانونية بحق القول أغاصي رشيد آغا واليوزباشي عبد الله آغا من عشيرة البرازية، لقيامهما بقتل سعيد آغا من ألشكيرد»، ووثيقة [153] تتحدث عن «إلقاء القبض على الفراريين رشيد وخطيب من قرية شاهنازار من عشيرة البرازية المتهمين بقتل أسد آغا من قرية واهر وسوقهما إلى المحكمة».

وفي سياق قريب، نجد وثيقة [154] تتضمن «كتاب مشير جيش الأناضول ومذكرة قيادة الجيش، عن التصرف غير اللائق الذي أبداه آغا عشيرة البرازية القاطنة في ناحية صوفي جعفر آغا في أثناء إجراء القرعة الشرعية في الناحية المذكورة».

إلى جانب كثير من وثائق الأرشيف الخاصة بحصر ممتلكات الكرد، وضبوط تحصيل الضرائب منهم، فمثلًا نجد وثيقة [155] منفردة، تتضمن «السجل الخاص بأسماء مضارب عشيرة البرازية وعدد أفراد كل منها»، وأخرى [156] تتضمن «بيانًا بالأموال الأميرية المتبقية في ذمة الكرد والعشائر الكردية القاطنة في الرقة».

وتشير إحدى الوثائق [157] الفريدة -كونها توثق شكوى مقدمة من امرأة كردية في تلك المدة- إلى تفصيلات «تحقيق أجري بخصوص شكوى مقدمة من امرأة تدعى زليخة حول تعدي المدرس جميل أفندي على العقار المنتقل إليها من والدها درويش عثمان أفندي، والكائن في قضاء سروج بالقرب من نهر الفرات بين قرية المسعودية والقرى التابعة لها».

ووثيقة [158] فريدة أخرى، تتضمن طلبًا مستعجلًا من الباب العالي موجهًا إلى ولاية حلب، لرفع تقرير عن المتضررين والأضرار الناتجة من الزلزال الذي ضرب قضاء سروج واثنتين من القرى التابعة لها إلى الصدر الأعظم، عام 1887.

الوثائق السابقة، هي نماذج من بين مئات الوثائق التي ترد في الأرشيف العثماني، وتتناول قضايا متنوعة يومية تتعلق بالكرد في العهد العثماني، وتفيد في رسم الخطوط العريضة للحالة الاجتماعية التي كان عليها الكرد آنذاك.

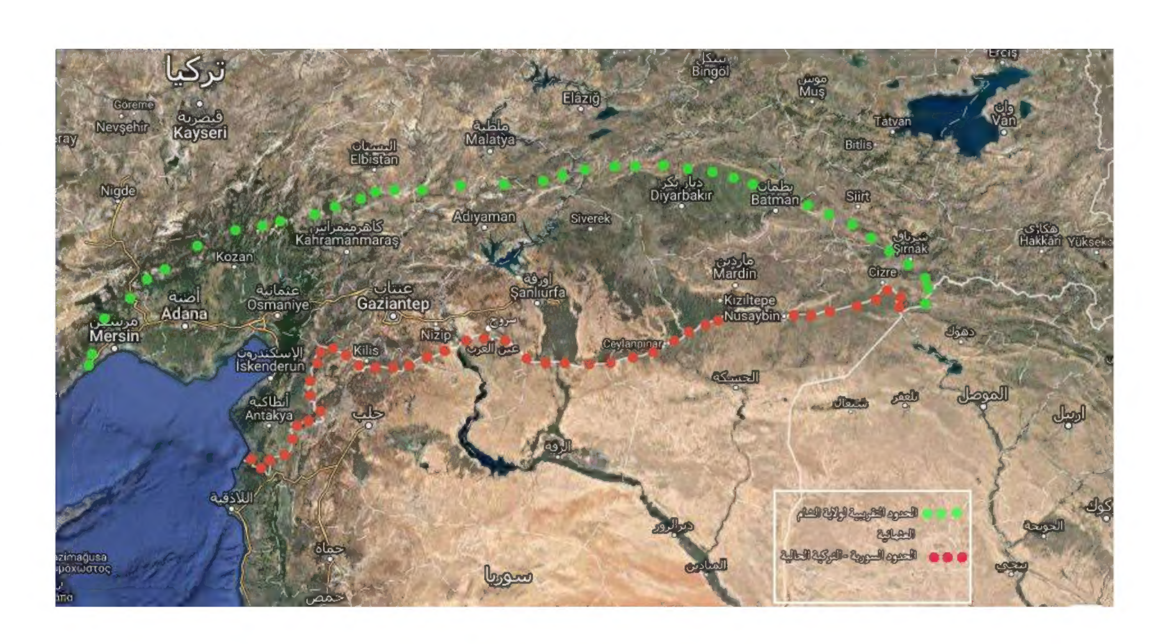
خاتمة

يعد البحث في الأرشيف العثماني عملًا مضنيًا، لأسباب تتعلق بضخامة الأرشيف، وصعوبة الترجمة، وشحّ المصادر المقارنة، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى وثائق الأرشيف نفسه، والمحصورة بأغلبيتها في دوائر الدولة التركية، من ناحية، ووجود كم هائل من الوثائق التي لم تصنف بعد، ما قد يعني نقصًا في المعلومة، واحتمال ظهور وثائق جديدة في أي لحظة، قد تدحض أي تأكيد أو استنتاج بني على الوثائق المتوفرة حاليًا.

وما ورد في هذه الدراسة يعد جهدًا متواضعًا، يعتمد أساسًا على ترجمة ما توفر من وثائق الأرشيف العثماني المتعلقة بالكرد، وتحليلها، وبناء الاستنتاجات من خلالها، ودعم هذه الاستنتاجات من مصادر ومراجع تبحث في الموضوعات نفسها، بما يخدم هدف الإسهام في توثيق بعض الوقائع والحوادث المتعلقة بتاريخ الشعب الكردي خلال العهد العثماني، خصوصًا في الجغرافيا السورية الحالية التي ما يزال الغموض يخيم على كثير من تفصيلاتها، بالاعتماد على وثائق من الأرشيف العثماني، أغلبها يترجم وينشر للمرة الأولى.

---

(149) الوثيقة تحمل الرقم 2591 من المجلد 18 تاريخ 12 ذو القعدة 1319هـ
(150) الوثيقة تحمل الرقم 43 من المجلد 68 رمز الخزانة A.}MKT.MVL. تاريخ 1850.
(151) كانت تسمى pranga وهي عبارة عن سلاسل غليظة كانت توضع على أقدام المحكومين بالأشغال الشاقة، وكانت تضاف إلى حلقات السلسلة أوزان إضافية بهدف التعذيب.
(152) الوثيقة تحمل الرقم 83 من المجلد 1 رمز الخزانة DH.TMIK.M.. تاريخ 1899.
(153) الوثيقة تحمل الرقم 88 من المجلد 3 رمز الخزانة DH.TMIK.M.. تاريخ 1900.
(154) الوثيقة تحمل الرقم 583 من المجلد 142 رمز الخزانة MVL تاريخ 1858.
(155) الوثيقة تحمل الرقم 37 من المجلد 41 رمز الخزانة Y..EE.. تاريخ 1909.
(156) الوثيقة تحمل الرقم 188 من المجلد 7819 رمز الخزانة C..ML تاريخ 1814.
(157) الوثيقة تحمل الرقم 2189 من المجلد 93 تاريخ 2 ذو الحجة 1316 هـ.
(158) الوثيقة تحمل الرقم 1460 من المجلد 71 تاريخ 17 صفر 1305هـ -1887.


تركيا
Kayseri
Malatya
Elazığ
Bingöl
Muş
Tatvan
Van
Bitlis
Niğde
Nevşehir
Kahramanmaraş
Adıyaman
Siverek
Diyarbakır
Batman
Siirt
Şırnak
Hakkâri
Kozan
Adana
Mersin
Osmaniye
Gaziantep
Şanlıurfa
Mardin
Kızıltepe
Nusaybin
Cizre
Iskenderun
Antakya
Kilis
Nizip
Ceylanpınar
حلب
اللاذقية
حماة
حمص
الرقة
دير الزور
الميادين
الحسكة
الموصل
اربيل
دهوك
سوريا
الحدود التقريبية لولاية الشام العثمانية
الحدود السورية - التركية الحالية

المصادر والمراجع

1. البكري. أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي، المسالك والممالك، ج1، (تونس: الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، 1992).
2. البلاذُري. أبي العباس أحمد بن يحيى بن جابر، فتوح البلدان، (بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1987).
3. الحلبي. كامل بن حسين بن محمد بن مصطفى البالي، الشهير بالغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج1، (حلب: دار القلم، 1926).
4. الوردي. علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج1، (إيران، انتشارات الشريف الرضي، مطبعة أمير قم، 1993).
5. أحمد. كمال مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، محمد الملا عبد الكريم (مترجم)، ط3، (لبنان: بيروت، دار الفارابي/ العراق: أربيل، دار أراس للطباعة والنشر، 2013).
6. آقطاش. نجاتي وعصمت بينارق، الأرشيف العثماني، صالح سعداوي (مترجم)، (إسطنبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1986).
7. بدرخان. جلادت، رسالة إلى غازي مصطفى كمال باشا، (روشن بدرخان (مترجم). (بيروت، د.م، 1990).
8. بكر. أحمد عثمان، عشائر كردستان، (إقليم كردستان العراق: أربيل، رابطة كاوا للثقافة الكردية، 2001).
9. دانجان. تورو، أرسلان طاش، (F. Thureau-Dangin، A. Barrois، G. Dossin، M. Dunand، Arslan-Tash، 1931) (باللغة الفرنسية، الباحث أحمد حسن (مترجم)، غير مطبوع).
10. زكريا. أحمد وصفي، عشائر الشام ج2، (دمشق، دار الفكر، 1947).
11. زكي. محمد أمين، تاريخ الكرد وكردستان، (لبنان، مطابع زين الدين، 1931).
12. طاهر سازان، أسماء الأماكن العثمانية، محمد علي أحمد (مترجمًا)، (أنقرة، منشورات المديرية العامة لأرشيف الدولة التركية، 2006).
13. فينتر. شتيفان، أكراد سورية في مرآة مصادر الأرشيف العثماني خلال القرن 18 للميلاد، Stefan Winter، Die Kurden Syriens im Spiegel osmanischer Archivquellen (18. Jh.)، (د.نضال محمود حاج درويش (مترجم)، الترجمة غير مطبوعة).
14. كران. أيوب، عشيرة الملان الاتحادية، (باللغة التركية، هوزان رمضان (مترجم)، غير مطبوع).
15. ماليسانز، البدرخانيون في جزيرة بوطان، دلاور زنكي وكولبهار بدرخان (مترجمان)، (لبنان: بيروت، مطبعة: أميرال، 1998).